

شَرْحُ

كُتُبُ الشُّبُهَاتِ

(شَرْحُ مُخْتَصَرٍ)

تَصْنِيفُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ سُلَيْمَانَ التَّمِيمِيِّ

الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (١٢٠٦) هـ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى



مَنْقُولٌ مِنَ السَّجِيلِ الصَّوْتِيِّ لِلشَّيْخِ الدُّكْتُورِ

صَالِحِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَمْدٍ الْعُصَيْمِيِّ

غَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ وَلِأَسْرَائِهِ وَلِأُمَّهِمْ

شَرَحُ

كَيْفُ السُّبُحَاتِ

(شَرَحُ مُخْتَصَرٍ)

سَيِّدُ الشُّبُهَاتِ شَرْحُ وَتَطْيِيزَاتُ أَفْضَلِ الشُّبُهَاتِ الشَّيْخِ (١٠٥)

شَرْحُ

كُتُبُ الشُّبُهَاتِ

(شَرْحُ مُخَصَّرٍ)

تَصْنِيفُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ سُلَيْمَانَ التَّمِيمِيِّ

الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (١٢٠٦) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

مَنْقُولٌ مِنَ التَّسْجِيلِ الصَّوْتِيِّ لِلشَّيْخِ الدُّكْتُورِ

صَالِحِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَمْدٍ الْعُصَيْمِيِّ

غَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ وَلِإِسْرَائِيلَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

النُّسخَةُ الْأُولَى

سيرة محمد بن عبد الله

للإعلام بالأخطاء الطباعية والاستدراكات والاقتراحات؛

يُرجى المراسلة على البريد التالي : Abdellahdj24@gmail.com

الحمد لله الذي صَيَّرَ الدِّينَ مراتبَ ودرجاتٍ، وصَيَّرَ للعلم به أصولًا ومهمَّاتٍ،
وأشهد ألا إله إلا الله حقًّا، وأشهد أنَّ مُحَمَّدًا عبده ورسولُه صدقًا.

اللَّهُمَّ صَلِّ على مُحَمَّدٍ وعلى آلِ مُحَمَّدٍ، كما صَلَّيْتَ على إبراهيمَ وعلى آلِ
إبراهيمَ، إِنَّكَ حميدٌ مجيدٌ، اللَّهُمَّ بَارِكْ على مُحَمَّدٍ وعلى آلِ مُحَمَّدٍ، كما بَارَكْتَ
على إبراهيمَ وعلى آلِ إبراهيمَ، إِنَّكَ حميدٌ مجيدٌ.

أَمَّا بَعْدُ:

فحدَّثني جماعةٌ من الشُّيوخ - وهو أوَّلُ حديثٍ سمعته منهم - بإسنادٍ كلٍّ إلى
سفيانَ بن عُيَيْنَةَ، عن عمرو بن دينارٍ، عن أبي قابوسٍ - مولى عبد الله بن عمرو -،
عن عبد الله بن عمرو بن العاصي **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا**؛ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** :
«الرَّاحِمُونَ يَرْحَمُهُمُ الرَّحْمَنُ؛ ارْحَمُوا مَنْ فِي الْأَرْضِ، يَرْحَمْكُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ».
وَمِنْ أَكْدِ الرَّحْمَةِ: رَحْمَةُ الْمُعَلِّمِينَ بِالْمُتَعَلِّمِينَ، فِي تَلْقِينِهِمْ أَحْكَامَ الدِّينِ،
وَتَرْقِيَّتِهِمْ فِي مَنَازِلِ الْيَقِينِ.

وَمِنْ طَرَائِقِ رَحْمَتِهِمْ: إِيقَافُهُمْ عَلَى مُهِمَّاتِ الْعِلْمِ، بِإِقْرَاءِ أَصُولِ الْمَتُونِ،
وَتَبْيِينِ مَقَاصِدِهَا الْكُلِّيَّةِ، وَمَعَانِيهَا الْإِجْمَالِيَّةِ؛ لِيَسْتَفْتَحَ بِذَلِكَ الْمُبْتَدِئُونَ تَلْقِيَهُمْ،
وَيَجِدَ فِيهِ الْمُتَوَسِّطُونَ مَا يُذَكِّرُهُمْ، وَيَطَّلِعَ مِنْهُ الْمُنْتَهَوْنَ إِلَى تَحْقِيقِ مَسَائِلِ الْعِلْمِ.

وهذا شرح (الكتاب الخامس) من برنامج (مهمَّات العلم) في (سنته
الثانية عشرة)، اثنتين وأربعين بعد الأربعمئة والألف، وهو كتاب «كشف

الشبهات»، لإمام الدعوة الإصلاحية في جزيرة العرب في القرن الثاني عشر الشيخ
محمد بن عبد الوهاب ابن سليمان التميمي رَحِمَهُ اللهُ، المتوفى سنة ستٍّ ومائتين
وألفٍ (١٢٠٦).



قال المصنف رحمه الله:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اعلم - رحمك الله - أَنَّ التَّوْحِيدَ هو أفراد الله **سُبْحَانَهُ** بالعبادة، وهو دين الرُّسل الذي أرسلهم الله **عَزَّوَجَلَّ** به إلى عباده.

فأولهم: نوحٌ **عَلَيْهِ السَّلَامُ**؛ أرسله الله إلى قومه لَمَّا غَلَوْا فِي الصَّالِحِينَ: وَدَّ، وَسُوعٍ، وَيَعُوثَ، وَيَعُوقَ، وَنَسْرَ.

وآخر الرُّسل: محمدٌ **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**؛ وهو الَّذِي كَسَّرَ صُورَ هَؤُلَاءِ الصَّالِحِينَ، أرسله الله إلى أناسٍ يَتَعَبَّدُونَ وَيُحِبُّونَ وَيَتَصَدَّقُونَ وَيَذْكُرُونَ اللهَ كَثِيرًا، وَلَكِنَّهُمْ يَجْعَلُونَ بَعْضَ المَخْلُوقِينَ وَسَائِطَ بَيْنِهِمْ وَبَيْنَ الله **عَزَّوَجَلَّ**، يقولون: نُريدُ مِنْهُمْ التَّقَرُّبَ إِلَى الله **تَعَالَى**، ونريدُ شَفَاعَتَهُمْ **تَعَالَى**؛ مثل: الملائكة، وعيسى، ومريم، وأناسٍ غيرهم من الصَّالِحِينَ.

فبعث الله **تَعَالَى** محمدًا **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** يَجِدِّدُ لَهُمْ دِينَهُمْ؛ دِينَ أَبِيهِمْ إِبْرَاهِيمَ، وَيُخْبِرُهُمْ أَنَّ هَذَا التَّقَرُّبَ وَالِاعْتِقَادَ مُحَضَّ حَقَّ الله **تَعَالَى**، لَا يَصْلَحُ مِنْهُ شَيْءٌ لغيره، لَا لملكٍ مَقْرَبٍ وَلَا نَبِيٍّ مَرْسَلٍ، فَضْلًا عَنْ غَيْرِهِمَا.

وإِلَّا فَهَؤُلَاءِ الْمُشْرِكُونَ الَّذِينَ قَاتَلَهُمُ رَسُولُ الله **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** يَشْهَدُونَ أَنَّ اللهَ هُوَ الْخَالِقُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّهُ لَا يَرْزُقُ إِلَّا هُوَ، وَلَا يَحْيِي وَلَا يَمِيتُ إِلَّا هُوَ، وَلَا يَدْبُرُ الْأَمْرَ إِلَّا هُوَ، وَأَنَّ جَمِيعَ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَمَنْ فِيهِنَّ، وَالْأَرْضِينَ السَّبْعَ وَمَنْ فِيهِنَّ؛ كُلُّهُمْ عِبِيدُهُ وَتَحْتَ تَصَرُّفِهِ وَقَهْرِهِ.



قال الشارح وفق الشئ:

ابتدأ المصنّف رَحْمَةُ اللهِ كتابه بالبسملة مقتصرًا عليها؛ اتباعًا للوارد في السُّنَّة النبويّة في مكاتباته ومُراسلاته صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى الملوك، والتّصانيف تجري مجراها.

ثمّ بيّن رَحْمَةُ اللهِ حقيقة (التّوحيد)؛ فقال: (اعلم - رحمك الله - أنّ التّوحيد هو إفراد الله سُبْحَانَهُ بِالْعِبَادَةِ)؛ وهذا المعنى هو المراد عند الإطلاق في خطاب الشّرع.

فإنّ (التّوحيد) شرعًا له معنيان:

- أحدهما: عامٌّ؛ وهو إفراد الله بحقه.

- والآخر: خاصٌّ؛ وهو إفراد الله بالعبادة.

ثمّ بيّن أنّ التّوحيد - الَّذِي هو إفراد الله بالعبادة - (هو دين الرُّسل) جميعًا؛ فإنّ الرُّسل أتوا يدعون أقوامهم إلى توحيد الله عَزَّوَجَلَّ في العبادة.

وكان أوّل أولئك الرُّسل (نوحٌ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ)؛ الَّذِي (أرسله الله إلى قومه لَمَّا غلّوا في الصّالحين: وُدٌّ، وسوّاع، ويغوث، ويعوق، ونسِر).

و(الغلُّ): مُجاوزة الحدّ المأذون فيه على وجه الإفراط.

وكان من خبر قوم نوح عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: أنّه كان فيهم هؤلاء الخمسة المذكورون، وكانوا من صالحيهم، ثمّ لَمَّا ماتوا عكفوا على قبورهم، ثمّ صوّروا صُورهم؛ ليشتاقوا إلى عبادة الله عَزَّوَجَلَّ بتذكُّرهم، ولَمَّا طال عليهم الأمد عبدوهم من دون الله عَزَّوَجَلَّ.

وبقيت عبادة هؤلاء الصّالحين في طبقات قُرون النّاس.

ولَمَّا اجتال الطُّوفان قومَ نوح، رمى بتمثيل هؤلاء الصّالحين إلى جهة الحجاز، وسفّت عليها السّوافي، وتوّالت عليها الرّياح، حتّى خفيت.

ثُمَّ لَمَّا رَأَى عمرو بن لُحَيٍّ - وكان رأسَ خُزاعةَ؛ وهم أهل الحَرَمِ - ما كان عليه أهل الشَّامِ من عِبادة الأصنام، دلَّه الشَّيْطَانُ على تماثيل هؤلاء الخمسة، فاستخرجها، وبثَّ عبادة الأصنام في العرب، ولم يزل هذا الأمر يتزايد فيهم حتَّى تركوا دين أبيهم إبراهيم **عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ**.

وبعث الله فيهم محمَّدًا **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** فنهى النَّاسَ عن عبادتها، (وهو الذي كَسَرَ) تلك الأصنام لَمَّا فَتَحَ الله **عَزَّوَجَلَّ** عليه مَكَّةَ.

وكانت بعثته **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** إلى قومٍ لهم أعمالٌ صالحةٌ؛ (يتعبَّدون ويحجُّون ويتصدَّقون ويذكرون الله كثيرًا)، إلَّا أنَّهم اتَّخذوا آلهةً من دون الله؛ يزعمون أنَّهم شفعاؤُهم يقرَّبونهم إلى الله! فهم وسائطُ عنده.

فكانت بعثة محمَّدٍ **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** تجديدًا لدين إبراهيم **عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ**؛ فأخبرهم (أنَّ هذا التَّقرُّبَ والاعتقاد محض) حقٌّ لله وحده، (لا يصلح منه شيءٌ لغيره) كائنًا من كان، ولو كان ملكًا مقربًا أو نبيًّا مرسلًا أو غيرهما.

ثُمَّ ذَكَرَ المصنِّفُ أنَّ أولئك المشركين الذين بُعث فيهم محمَّدٌ **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** كانوا (يشهدون أنَّ الله هو الخالق، وأنَّه لا يرزق إلَّا هو، ولا يحيي ولا يميت إلَّا هو، ولا يدبِّر الأمر إلَّا هو، وأنَّ جميع السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ ومَن فيهنَّ، والأرضين السَّبْعِ ومَن فيهنَّ؛ كلُّهم) عبيد الله (وتحت تصرُّفه وقهره)؛ فهم مقرُّون بالرُّبوبيَّةِ لله **عَزَّوَجَلَّ**.



قال المصنف رحمه الله:

فإذا أردت الدليل على أن هؤلاء المشركين الذين قاتلهم رسول الله ﷺ يشهدون بهذا فاقراً عليه: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ﴾ [يونس: ٣١] الآية، وقوله **تعالى**: ﴿قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا﴾، إلى قوله: ﴿فَأَنِّي تُسْحَرُونَ﴾ [المؤمنون]، وغير ذلك من الآيات العظيمة الدالة على ذلك.



قال الشارح وفقه الله:

لما قرّر المصنف **رحمه الله** في الجملة المتقدمة أن المشركين الذين بُعث فيهم محمدٌ ﷺ مقرّون بتوحيد الربوبية، ذكر في هذه الجملة الدليل على ذلك، وساق ما ساقه من الآيات القرآنية.

ودلالاتها على كونهم مقرّين بتوحيد الربوبية: أنهم كانوا إذا سُئلوا عن أفرادها - من الخلق، والرزق، والمُلْك، والتدبير - جعلوها لله **عز وجل**.
فأفراد الربوبية عندهم مضافة إليه؛ فهم يُقرّون بها.



قال المصنف رحمه الله:

إذا تحققت أنهم مُقرُّون بهذا.

وأنه لم يدخلهم في التَّوحيد الَّذي دعت إليه الرُّسل - عليهم الصَّلَاة والسَّلَام - ودعاهم إليه رسول الله ﷺ.

وعرفت أن التَّوحيد الَّذي جحدوه هو توحيد العبادة؛ الَّذي يسمِّيه المشركون في زماننا (الاعتقاد)؛ كما كانوا يدعون الله **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى** ليلاً ونهاراً، ثمَّ منهم من يدعو الملائكة لأجل صلاحهم وقربهم من الله **عَزَّ وَجَلَّ**؛ ليشفعوا لهم، أو يدعو رجلاً صالحاً مثل: اللات، أو نبياً مثل: عيسى.

وعرفت أن رسول الله ﷺ قاتلهم على هذا الشُّرك، ودعاهم إلى إخلاص العبادة لله وحده لا شريك له؛ كما قال **تَعَالَى**: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [١٨] [الجن]، وقال **تَعَالَى**: ﴿لَهُ دَعْوَةُ الْحَقِّ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُم بِشَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٤].

وتحققت أن رسول الله ﷺ قاتلهم ليكون الدين كله لله، والدُّعاء كله لله، والذَّبُّ كله لله، والنَّذر كله لله، والاستغاثة كلها بالله، وجميع أنواع العبادة كلها لله.

وعرفت أن إقرارهم بتوحيد الرُّبوبيَّة لم يدخلهم في الإسلام.

وأنَّ قصدهم الملائكة، أو الأنبياء، أو الأولياء؛ يريدون شفاعتهم والتَّقَرُّبَ إلى الله بذلك، هو الَّذي أحلَّ دماءهم وأموالهم.

= عرفت حينئذٍ التَّوحيد الَّذي دعت إليه الرُّسل، وأبى عن الإقرار به المشركون.



قال الشارح وفق الشئ:

ذكر المصنّف رَحِمَهُ اللهُ في هذه الجملة سبع مقدّماتٍ؛ رَتَّبَ عليها نتيجةً جليّةً:

* أوّلها: في قوله: (إِذَا تَحَقَّقْتَ أَنَّهُمْ مُقَرَّرُونَ بِهَذَا)؛ أيّ مَقَرَّرُونَ بتوحيد الرُّبُوبِيَّةِ.

* وثانيها: في قوله: (أَنَّهُ لَمْ يُدْخِلْهُمْ فِي التَّوْحِيدِ الَّذِي دَعَتْ إِلَيْهِ الرُّسُلُ - عَلَيْهِمُ

الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - ودعاهم إليه رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)؛ أيّ أَنَّ إقرارهم بالرُّبُوبِيَّةِ لم يُدْخِلْهُمْ في توحيد العبادة؛ فكانوا مُقَرَّرِينَ بالرُّبُوبِيَّةِ، منكرين توحيد العبادة؛ الَّذِي حقيقته: إفراد الله بها - كما تقدّم.

* وثالثها: في قوله: (وَعَرَفْتَ أَنَّ التَّوْحِيدَ الَّذِي جَحَدُوهُ هُوَ تَوْحِيدُ الْعِبَادَةِ)؛ أيّ أَنَّ

التَّوْحِيدَ الَّذِي قَابَلُوهُ بِالْجَحْدِ وَالْإِنْكَارِ هُوَ الْمُتَعَلِّقُ بِإِفْرَادِ اللَّهِ بِأَنْوَاعِ الْقُرْبِ - أيّ العبادات.

(وهو الَّذِي يُسَمِّيهِ) المتأخرون من أهل زمن الشَّيْخِ وما قُرْبَ منه قبلُ وبعدُ:

(الاعتقاد)؛ أيّ يزعمون أَنَّ لَهُمْ في فلانٍ اعتقادًا صالحًا؛ فيتعلّقون به في توقُّع النِّفَعِ

والضُّرِّ، فيكون له شيءٌ من عِبَادَتِهِمْ؛ كما قال: (كَمَا كَانُوا يَدْعُونَ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لِيَلَّا

وَنَهَارًا، ثُمَّ مِنْهُمْ مَنْ يَدْعُو الْمَلَائِكَةَ لِأَجْلِ صِلَاحِهِمْ وَقُرْبِهِمْ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؛ لِيُشْفِعُوا

لَهُمْ، أَوْ يَدْعُو رَجُلًا صَالِحًا مِثْلَ: اللَّاتِ، أَوْ نَبِيًّا مِثْلَ: عِيسَى).

* ورابعها: في قوله: (وَعَرَفْتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَاتَلَهُمْ عَلَى هَذَا الشَّرْكِ،

ودعاهم إلى إخلاص العبادة لله وحده لا شريك له؛ كما قال تَعَالَى: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا

تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨]، وقال تَعَالَى: ﴿لَهُ دَعْوَةُ الْحَقِّ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لَا يَسْتَجِيبُونَ

لَهُمْ شَيْءٌ﴾ [الرعد: ١٤]؛ أيّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَاتَلَ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ عَلَى

شرك العباد؛ في جعلهم شيئاً من عباداتهم لغير الله، ودعاهم إلى إخلاص العباداة لله؛
بألا يجعلوا شيئاً منها لغيره فيُفردوه بها.

وذكر المصنّف رَحِمَهُ اللهُ آيتين عظيمتين في تحقيق إخلاص العباداة لله:

فآية الأولى: قوله تَعَالَى: ﴿وَأَنَّ الْمَسْجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [البجن: ١٨]؛ وهي
تدلُّ على إخلاص العباداة لله من وجهين:

- أحدهما: في قوله: ﴿وَأَنَّ الْمَسْجِدَ لِلَّهِ﴾؛ فالمنقول في معناها - على اختلافه -:
يرجع إلى تحقيق أن الإِعْظَام والإِجْلَال والعبادة كلّها لله وحده.

- والآخر: في قوله: ﴿فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾؛ وهو نهْيٌ عن دعاء غير الله؛ يستلزم
إثبات دعاء الله وحده.

وقد عرفت قبل أن (الدُّعَاء) يُطْلَق في خطاب الشَّرْع ويُراد به (العبادة)؛ فقوله هنا:
﴿فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ أي لا تعبدوا مع الله أحداً.

ففي «السُّنَن» - بإسنادٍ صحيحٍ - من حديث النُّعْمَانِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ؛ أَنَّ النَّبِيَّ
صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «الدُّعَاءُ هُوَ الْعِبَادَةُ».

وإذا نُهي عن عبادة غير الله فقد أُمِر بعبادة الله عَزَّوَجَلَّ وحده.

والآية الثانية: قوله تَعَالَى: ﴿لَهُ دَعْوَةُ الْحَقِّ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُمْ بِشَيْءٍ﴾
[الرَّعد: ١٤].

ودلالتها على إخلاص العباداة لله وحده من وجهين أيضاً:

- أحدهما: في قوله: ﴿لَهُ دَعْوَةُ الْحَقِّ﴾ أي الدَّعْوَةُ الثَّابِتَةُ الصَّحِيحَةُ؛ وهي عبادته

وحده.

فالدِّين الحقُّ في عبادة الله: أن يُوحَّد ولا يُشْرَكَ به شيءٌ؛ لقوله **تَعَالَى**: ﴿أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ﴾ [الزُّمَر: ٣] أي الذي ينفرد به عن غيره؛ فلا يُشاركه فيه أحدٌ.

- والآخر: في قوله: (﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُمْ بِشَيْءٍ﴾)؛ مبطلًا الانتفاع بعبادة غيره **سُبْحَانَهُ** من المدعوين؛ فإنَّهم لا يستجيبون لمن دعاهم؛ وهو كقوله **تَعَالَى**: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ وَهُمْ عَنِ دُعَائِهِمْ غَافِلُونَ﴾ ﴿[الأحقاف].

* وخامسها: في قوله: (وتحقَّقت أنَّ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قاتلهم ليكون الدِّين كُلُّهُ لله، والدُّعاء كُلُّهُ لله، والدَّبْح كُلُّهُ لله، والنَّذر كُلُّهُ لله، والاستغاثة كُلُّها بالله، وجميع أنواع العبادة كُلُّها لله)؛ أي علِمْتَ علمًا محققًا أنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قاتلهم لتكون قُرْبُهُم الَّتِي يَتَقَرَّبُونَ بِهَا، وعباداتهم الَّتِي يفعلونها لله وحده لا شريك له؛ فجميع أنواع العبادة يجب أن تكون له.

* وسادسها: في قوله: (وعرفت أنَّ إقرارهم بتوحيد الرُّبوبيَّة لم يُدخلهم في الإسلام)؛ أي عرفت أنَّ ما كانوا عليه من كونهم مُقرِّين بتوحيد الرُّبوبيَّة - يضيفون إلى الله أنواعه؛ من الخلق، والمُلْك، والرِّزْق، وتدبير الأمر - لم يُدخلهم في الإسلام؛ فلم يكونوا بثبوت ذلك التَّوحيد فيهم مسلمين.

* وسابعها: في قوله: (وأنَّ قصدهم الملائكة، أو الأنبياء، أو الأولياء؛ يريدون شفاعتَهُم والتَّقَرُّبَ إلى الله بذلك، هو الَّذي أحلَّ دماءهم وأموالهم) أي أنَّ المانع دخولهم في الإسلام المُحِلُّ دماءهم وأموالهم، هو ما كانوا عليه من عبادة غير الله، فيمن

كانوا يجعلون له شيئاً من عباداتهم ويقصدونه بالتَّقَرُّبِ؛ كالملائكة، أو الأنبياء، أو الأولياء، أو الصَّالحين.

فهذه المقدمات السَّبع الَّتِي ذَكَرَهَا المصنِّفُ؛ أَفْضَتْ إِلَى النَّتِيجَةِ المُرْتَقِبَةِ وَالثَّمَرَةِ المُنْتَظَرَةِ الَّتِي خَتَمَ بِهَا كَلَامَهُ فَقَالَ: (عَرَفْتَ حِينَئِذٍ التَّوْحِيدَ الَّذِي دَعَتْ إِلَيْهِ الرُّسُلُ، وَأَبَى **عَنِ الإِقْرَارِ بِهِ المَشْرُكُونَ**)؛ أَيِ عَرَفْتَ أَنَّ تَوْحِيدَ الْعِبَادَةِ هُوَ الَّذِي بُعِثَتْ بِهِ الرُّسُلُ وَأَنْكَرَهُ المَشْرُكُونَ، وَحَقِيقَتُهُ: إِفْرَادُ اللَّهِ بِالْعِبَادَةِ.

فَالْمَطْلُوبُ مِنَ الْعَبْدِ: أَنْ يُفْرِدَ اللَّهَ **عَزَّجَلَّ** بِعِبَادَاتِهِ؛ فَلَا يَجْعَلُ شَيْئاً مِنْهَا لِغَيْرِهِ.



قال المصنف رحمه الله:

وهذا التَّوْحِيدُ هو معنى قولك: لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؛ فَإِنَّ (الإله) عندهم هو الَّذِي يُقْصَدُ لأجل هذه الأمور، سواءً كان ملكًا، أو نبيًا، أو وليًا، أو شجرةً، أو قبرًا، أو جنًّا. لم يُريدوا أَنَّ (الإله) هو الخالق الرَّازِقُ المدبِّرُ؛ فَإِنَّهُمْ يَعْلَمُونَ أَنَّ ذَلِكَ لله وحده - كما قَدِّمْتُ لك -، وإنما يعنون بـ (الإله) ما يعني به المشركون في زماننا بلفظ (السَّيِّدِ)، فَاتَّاهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يدعوهم إلى كلمة التَّوْحِيدِ، وهي (لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ). والمراد من هذه الكلمة معناها، لا مجرد لفظها.

والكفار الجهَّال يعلمون أَنَّ مراد النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بهذه الكلمة هو إفراد الله تَعَالَى بالتَّعَلُّقِ، والكفر بما يعبد من دونه والبراءة منه؛ فَإِنَّهُ لَمَّا قَالَ لَهُمْ: «قُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، قالوا: ﴿أَجْعَلِ الْأَلْهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص].

فإذا عرفت أَنَّ جهَّال الكفار يعرفون ذلك؛ فَالْعَجَبُ مِمَّنْ يدَّعي الإسلام وهو لا يعرف من تفسير هذه الكلمة ما عَرَفَ جهَّال الكفار؛ بل يظنُّ أَنَّ ذلك هو التَّلْفُظُ بحروفها من غير اعتقاد القلب لشيءٍ من المعاني، والحاذق منهم يظنُّ أَنَّ معناها: لا يخلق ولا يرزق ولا يدبِّر الأمر إِلَّا اللَّهُ وحده.

فلا خيرَ في رجلٍ جهَّال الكفار أعلم منه بمعنى (لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ).



قال الشارح وفقه الله:

ذكر المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ في هذه الجملة أَنَّ توحيد العبادة الَّذِي دعت إليه الرُّسُلُ (هو

معنى قولك: لا إله إلا الله) أي لا معبود حق إلا الله.

(فإن (الإله) عندهم هو الذي يُقصد لأجل هذه الأمور) أي يُطلب التقرب إليه بما يُجعل له من العبادات، (سواء كان ملكاً، أو نبياً، أو ولياً، أو شجرةً، أو قبراً، أو جنياً).

ف (الإله) عندهم هو المألوه المعبود المُتوجّه إليه بالخضوع والحب.

ولم يكونوا يريدون أنه (الخالق الرّازق المدبّر؛ فإنّهم يعلمون أنّ ذلك لله وحده)،
(وإنّما يعنون بـ (الإله)): من يُتوجّه إليه تأليهاً بالحبّ والتّعظيم، وتُجعل له أنواع العبادات.

وهذا المعنى المراد من (الإله) هو الذي يريده متأخرو المشركين من تسميتهم أحداً بـ (السّيّد)؛ فيقولون: (فلان سيّد) أي يُتوجّه إليه بالتّأليه خضوعاً له وحبّاً، سواء كان نبياً أو ولياً أو غير ذلك.

وإذا تقرّر أنّ (الإله) عندهم هو المألوه المعبود، وأنّهم كانوا يجعلون من العبادة ما يجعلون لغير الله عزّ وجلّ؛ فإنّ النّبيّ صلى الله عليه وسلّم لمّا أتاهم دعاهم إلى (لا إله إلا الله)، أي إلى أن يُفردوا الله وحده بالعبادة.

قال المصنّف: (والمراد من هذه الكلمة معناها، لا مجرد لفظها) أي أنّ النّبيّ صلى الله عليه وسلّم طلب منهم أن يقولوا: (لا إله إلا الله) قولاً مقروناً باعتقاد معناها والعمل بمقتضاها؛ فيعتقد القائل أنّه لا معبود حق إلا الله، ولا يجعل شيئاً من عبادته لغيره؛ فيرى بطلان عبادة غير الله عزّ وجلّ.

وهذا المراد من قولها علّمه الكفار الجهّال الذين بُعث إليهم النّبيّ صلى الله عليه وسلّم؛
(فإنّه لمّا قال لهم: «قولوا: لا إله إلا الله»، قالوا: ﴿أَجْعَلِ الْآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾

﴿٥﴾ [ص]، فاستنكروا أن يأمرهم بإفراد عباداتهم لله **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى**، وأن يُجعل من يُقصد بالتعظيم والتأليه واحداً.

ثم قال المصنّف: (فإذا عرفت أن جهّال الكفار يعرفون ذلك؛ فالعجب ممّن يدّعي الإسلام وهو لا يعرف من تفسير هذه الكلمة ما عرف جهّال الكفار)؛ مستبشعاً حال طائفتين تنسبان إلى الإسلام، لم تعرّفا من كلمة التوحيد ما عرفه جهّال المشركين الأوائل:

* فالطائفة الأولى: طائفة تظنّ أن المطلوب (هو التّلفّظ بحروفها، من غير اعتقادٍ) ولا عمل.

* والطائفة الثانية: طائفة تظنّ أن معنى (لا إله إلا الله): (لا يخلق ولا يرزق ولا يدبّر الأمر إلا الله وحده).

فهاتان الطائفتان بدعواهما المذكورتين لم تعرّفا ما عرفه أبو جهل وأضرابه من أن المراد من قول: (لا إله إلا الله): أن يعتقد القائل معناها، وأن يعمل بمقتضاها؛ فامتنعوا من قولها.

وأما هؤلاء: فإنّهم يقولون: (لا إله إلا الله)، ثم يجعلون ما يجعلون من عباداتهم لغير الله **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى**.

وختم المصنّف هذه الجملة من كلامه بقوله: (فلا خير في رجل جهّال الكفار أعلم منه بمعنى (لا إله إلا الله))؛ ذمّاً لحال الطائفتين المذكورتين، وتحذيراً من الوقوع في شرك أقوالهما.

قال المصنف رحمه الله:

إذا عرفت ما قلت لك معرفة قلب.

وعرفت الشرك بالله الذي قال الله فيه: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ

لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨].

وعرفت دين الله الذي بعث به الرُّسل من أولهم إلى آخرهم؛ الذي لا يقبل الله من

أحد ديناً سواه.

وعرفت ما أصبح غالبُ الناس عليه من الجهل بهذا.

= أفادك فائدتين:

الأولى: الفرح بفضل الله ورحمته؛ كما قال **تعالى**: ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ

فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [يونس: ٥٨].

وأفادك أيضاً الخوف العظيم؛ فإنَّك إذا عرفت أنَّ الإنسان يكفر بكلمةٍ يُخرجها من

لسانه دون قلبه، وقد يقولها وهو جاهلٌ فلا يُعذر بالجهل، وقد يقولها وهو يظنُّ أنَّها

تُقربُه إلى الله زُلْفى كما ظنَّ الكفار.

خصوصاً إنَّ ألهمك الله ما قصَّ عن قوم موسى **عليه السلام** - مع صلاحهم

وعلمهم - أنَّهم أتوه قائلين: ﴿اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾ [الأعراف: ١٣٨]؛ فحينئذٍ يعظم

خوفُك وحرصُك على ما يُخلِّصُك من هذا وأمثاله.



قال الشارح وفق التمس:

ذكر المصنّف رَحِمَهُ اللهُ في هذه الجملة أربع مقدّماتٍ أخرى؛ رتب عليها نتيجةً جليّةً

ثانية:

* فأولها: في قوله: (إذا عرفت ما قلت لك معرفة قلب)؛ وهو ما تقدّم من أنّ النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بُعث إلى قومٍ يُقرّون بتوحيد الربوبية، إلّا أنّهم يُنكرون توحيد العبادة؛ فيدعون الله ويدعون غيره، ويجعلون من عباداتهم ما يجعلون لغير الله.

* وثانيها: في قوله: (وعرفت الشّرك بالله الذي قال الله فيه: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨])؛ أي عرفت أنّ شركهم الأعظم وشرهم الأكبر: الشّرك في العبادة؛ بجعل شيءٍ منها لغير الله.

وهذا هو المعنى المراد إذا أطلق (الشّرك) في خطاب الشّرع.

ف (الشّرك) شرعاً له معنيان:

- أحدهما: عامٌّ؛ وهو جعل شيءٍ من حقّ الله لغيره.
- والآخر: خاصٌّ؛ وهو جعل شيءٍ من العبادة لغير الله.

* وثالثها: في قوله: (وعرفت دين الله الذي بعث به الرّسل من أولهم إلى آخرهم؛ الذي لا يقبل الله من أحدٍ ديناً سواه)؛ أي عرفت الدّين الذي بُعث به الرّسل، ولا يقبل الله عزّ وجلّ من أحدٍ سواه؛ وهو الاستسلام لله بالتّوحيد؛ بأن تجعل العبادة لله وحده، ولا يجعل شيءٌ منها لغيره.

* ورابعها: في قوله: (وعرفت ما أصبح غالب النّاس عليه من الجهل بهذا) أي من الجهل بالتّوحيد والشّرك.

ثمَّ ذكر المصنِّفُ النَّتِيجَةَ المَرْتَبَةَ والثَّمَرَةَ المُنْتَظَرَةَ من إدراك المعارف السَّابِقَةِ المُنْتَظِمَةِ في المَقَدِّمَاتِ الأَرْبَعِ؛ فقال: **(أفادك فائدتين:**

الأولى: الفرح بفضل الله ورحمته) بما جعل الله لك من البصيرة الَّتِي تُمَيِّزُهَا بين التَّوْحِيدِ والشُّرْكِ.

والثَّانِيَةُ: **(الخوف العظيم)** من الوقوع في الشُّرْكِ؛ بأن يكون حاضراً في القلب؛ فَيَتَخَوَّفُ العبد على نفسه مهما بلغت رتبته أن يقع في الشُّرْكِ بالله **عَزَّجَلَّ**. ومِمَّا يَقْوِي الخوف من الشُّرْكِ: أَنَّ الإنسان قد **(يكفر بكلمة يُخْرِجُهَا من لسانه)**؛ فيوجب هذا الحذر من الشُّرْكِ أَشَدَّ الحذر.

(وقد يقولها) وهو يظنُّ **(أَنَّهَا تُقَرِّبُهُ إِلَى اللَّهِ زُلْفَى)**.

ثمَّ ذكر المصنِّفُ مِنْ وقائع الأحوال وحوادث الأيام ما قَصَّ الله عن قوم موسى **عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ (مع صلاحهم)** واتباعهم له، وأنَّهم مَرُّوا على قومٍ يعكفون على أصنامٍ لهم فأعجبتهِم حالهم فقالوا لموسى: **(أَجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ) [الأعراف: ١٣٨]**.

ومعرفة هذه الواقعة تُثْمِرُ في القلب شِدَّةَ الخوف من الوقوع في الشُّرْكِ؛ فَإِنَّهَا وقعت من قومٍ صالحين، مع نبيٍّ مِنْ خير أنبياء ربِّ العالمين؛ فَيَتَخَوَّفُ العبد على نفسه أن يقع في الشُّرْكِ.



قال المصنف رحمه الله:

واعلم أن الله **سُبْحَانَهُ** من حكمته لم يبعث نبياً بهذا التَّوْحِيدِ إِلَّا جعل له أعداء؛ كما قال **تَعَالَى**: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَاطِئِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ﴾ [الأنعام: ١١٢].

وقد يكون لأعداء التَّوْحِيدِ علومٌ كثيرةٌ وكتبٌ وحججٌ؛ كما قال **تَعَالَى**: ﴿فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَرِحُوا بِمَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [غافر: ٨٣].



قال الشارح وفقه الله:

ذكر المصنف **رَحِمَهُ اللَّهُ** في هذه الجملة أمرين عظيمين:

أحدهما: أن الله (لم يبعث نبياً بهذا التَّوْحِيدِ إِلَّا جعل له أعداء) من المشركين؛ (كما قال **تَعَالَى**: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَاطِئِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ﴾ [الأنعام: ١١٢]).

فالأنبياء المبعوثون بالتَّوْحِيدِ يكون لهم أعداءٌ يُؤْذِنُونَهُمْ وَيُحْذِرُونَ من إجاباتهم إلى ما دعوا إليه، وكذلك يكون لورثتهم من الدَّاعِينَ إِلَى التَّوْحِيدِ أعداءٌ يُحْذِرُونَ مِنْهُمْ وَيَصُدُّونَ النَّاسَ عَنْ دَعْوَتِهِمْ.

والآخر: أن أعداء التَّوْحِيدِ لهم (علومٌ كثيرةٌ وكتبٌ وحججٌ)؛ فهم ليسوا جهالاً خالصاً؛ (كما قال **تَعَالَى**: ﴿فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَرِحُوا بِمَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ﴾ [غافر: ٨٣]).

وتلك العلوم هي صورٌ زائفةٌ، وليست حقائق ثابتة؛ فتأخذ ظواهرها بالأنفوس،

وتتلاشى أمام أنوار الحق.

فدعاة الباطل عندهم علوم كثيرة، إلا أنها لا تزيدهم إلا حيرة وضلالاً؛ فهي ليست حججاً بينة، ولا حقاً واضحاً، بل هي سرابٌ وخيال؛ إذا طلعت عليه شمس الحق زال. فلا يغرنك من مبطلٍ ما يدعيه من الدلائل على باطله؛ فإنه إذا حُوقق في تمييزها كانت سراباً لا شيء وراءه.



قال المصنف رحمه الله:

إذا عرفت ذلك، وعرفت أن الطريق إلى الله لا بدَّ له من أعداءٍ قاعدين عليه؛ أهل فصاحةٍ وعلمٍ وحججٍ = فالواجب عليك أن تعلم من دين الله ما يصير سلاحًا تقاتل به هؤلاء الشياطين الذين قال إمامهم ومقدمهم لرَبِّكَ **عَزَّوَجَلَّ**: ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ ۝ ثُمَّ لَا تَجِدَهُمْ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ وَلَا تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَاكِرِينَ ۝﴾ [١٦] ﴿١٧﴾ [الأعراف].

ولكن إن أقبلت إلى الله **تَعَالَى**، وأصغيت إلى حجج الله وبيِّناته؛ فلا تخف ولا تحزن، ﴿إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٧٦].

والعامِّي من الموحِّدين يغلب ألفًا من علماء هؤلاء المشركين؛ كما قال **تَعَالَى**: ﴿وَإِنْ جُنَدْنَا لَهُمُ الْعَالِبُونَ﴾ [١٧٢] [الصافات]؛ فجند الله **تَعَالَى** هم الغالبون بالحجة واللسان، كما أنهم هم الغالبون بالسيف والسنان.

وإنما الخوف على الموحِّد الذي يسلك الطريق وليس معه سلاحٌ، وقد منَّ الله علينا بكتابه الذي جعله ﴿تَبَيَّنَّا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل: ٨٩].

فلا يأتي صاحب باطلٍ بحجةٍ إلَّا وفي القرآن ما ينقضها ويبين بطلانها؛ كما قال **تَعَالَى**: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [٣٢] [الفرقان].

قال بعض المفسِّرين: هذه الآية عامَّةٌ في كلِّ حجةٍ يأتي بها أهل الباطل إلى يوم القيامة.



قال الشارح وفق الله:

ذكر المصنّف رَحِمَهُ اللهُ أَنَّ الإنسان إذا عَرَفَ ما يفرح به من توحيدِهِ وما يخافه من الشُّرْكِ، وعرف (أَنَّ الطَّرِيقَ إِلَى الله لَا بَدَّ لَهُ مِنْ أَعْدَاءٍ قَاعِدِينَ عَلَيْهِ؛ أَهْلٍ فَصَاحَةٍ وَعِلْمٍ وَحُجَجٍ) = فالواجب عليه: أَنْ يَتَّخِذَ سَلَاْحًا يَدْفَعُ بِهِ عَنْ دِينِهِ، كَمَا يَتَّخِذُ سَلَاْحًا يَدْفَعُ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ.

وَمِمَّا تَطْمَئِنُّ بِهِ قُلُوبُ الْمُوَحِّدِينَ: أَنَّ أَوْلَئِكَ الْقَاعِدِينَ عَلَى الطَّرِيقِ - مِنْ عُلَمَاءِ الضَّلَالَةِ - بَاطِلٌ مَا هُمْ فِيهِ، وَحَاطِطٌ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ؛ لِأَنَّ أَوْلِيَاءَ الشَّيْطَانِ مَغْلُوبُونَ مَخْذُولُونَ.

فَالشَّيْطَانُ مَهْمَا بَلَغَ شَرُّهُ فَإِنَّ كَيْدَهُ ضَعِيفٌ؛ كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٧٦].

وَيُقَوِّي هَذِهِ الطَّمَأْنِينَةَ فِي قَلْبِ الْعَبْدِ: إِقْبَالُهُ عَلَى اللهِ، وَإِصْغَاؤُهُ إِلَى حُجَجِهِ وَبَيِّنَاتِهِ. فَإِذَا جَعَلَ الْعَبْدَ قَبْلَةَ قَلْبِهِ اللهُ، قَاصِدًا لَهُ، وَأَصْغَى إِلَى حُجَجِ اللهِ وَبَيِّنَاتِهِ فِي الْقُرْآنِ = جَعَلَ اللهُ لَهُ نُورًا يَخْرُجُ بِهِ مِنْ ظُلْمَةِ الْغَوَايَةِ إِلَى نُورِ الْهُدَايَةِ؛ كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ [البقرة: ٢٥٧].

وَمِمَّا تَقْوَى بِهِ عِزَائِمَ الْمُوَحِّدِينَ: أَنَّ (الْعَامِّيَّ مِنَ الْمُوَحِّدِينَ يَغْلِبُ أَلْفًا مِنْ عُلَمَاءِ الْمُشْرِكِينَ).

وَمِنْشَأُ غَلْبَتِهِ: وَجُودُ مَنْشَأٍ دَاعِي الْفِتْرَةِ فِي نَفْسِهِ، وَقُوَّةُ مَا يَجِدُهُ مِنَ الْإِسْتِسْلَامِ لِلَّهِ بِالتَّوْحِيدِ.

فيجد العبد مع الفطرة من قوَّة الحجَّة التَّوْحِيدِيَّة ما يغلب به علماء المشركين.

وموجب انتصاره عليهم: أَنَّهُ مِنْ جُنْدِ اللَّهِ، وقد قال الله **عَزَّوَجَلَّ**: ﴿وَلِنْ جُنْدَنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ

﴿١٧٣﴾ [الصَّافَّاتِ]، ووعد الله **عَزَّوَجَلَّ** لا يتخلف؛ فمن كان مِنْ جُنْدِ اللَّهِ كان النَّصْرُ حليفه.

ثمَّ ذكر المصنِّف: أَنَّ (الخوف على الموحِّد الذي يسلك الطريق وليس معه سلاح)؛ أي ليس عنده علمٌ يدفع به عن دينه ويحفظه به؛ فتغتاله الغوائل، وتعدو عليه العوادي من أنواع الشُّبهات.

فلا بدَّ أن يتعلَّم من دين الله **عَزَّوَجَلَّ** ما يكون به سلاحًا يحفظ دينه ويدفع سيل الشُّبهات.

فينبغي أن يجتهد ملتمس النِّجاة في طلب العلم؛ فَإِنَّ حَفْظَ الْإِنْسَانِ دِينَهُ، وَسَلَامَتَهُ من الخسار متوقِّفٌ على علمه بدين الله **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى**؛ فهو مفتاح الخير وأصله في الدُّنيا والآخرة.

وتقدَّم أَنَّ الله **عَزَّوَجَلَّ** قال في سورة العصر: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ ﴿٢﴾﴾، ثمَّ استثنى النَّاجِينَ من تلك الخسارة فقال: ﴿إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ ﴿٣﴾﴾ [العصر]، ومنشأ هذه الخصال: العلمُ بدين الله **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى**.

ثمَّ ذكر المصنِّف السَّلاح الأكيد في إبطال الشُّرك والتَّنديد؛ فقال: فَإِنَّهُ (لا يأتي صاحب باطل بحجَّةٍ إلَّا وفي القرآن ما ينقضُها ويبيِّن بطلانها؛ كما قال تَعَالَى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ﴿٣٣﴾﴾ [الفرقان]).

فالقرآن الكريم هو أعظم حجَّة تقرِّر في القلوب التَّوحيد وتبطل الشُّرك والتَّنديد؛

فينبغي أن يقبل العبد على القرآن، ويُنصت إلى حججه وبيّناته؛ ليحفظ دينه، وينقّض
بكلّ حجةٍ توحيديةٍ فيه ما يعرّض في مقابلها من شبهاتِ أهل الشُّرك.



قال المصنف رحمه الله:

وأنا أذكر لك أشياء مما ذكر الله **تعالى** في كتابه جواباً لكلامٍ احتجَّ به المشركون في زماننا علينا؛ فنقول:

جواب أهل الباطل من طريقين: مجمل، ومفصل.

أمَّا المجمل: فهو الأمر العظيم، والفائدة الكبيرة لمن عقلها، وذلك قوله **تعالى**:

﴿هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ [آل عمران: ٧].

وقد صحَّ عن رسول الله **صلى الله عليه وسلم** أنه قال: «إِذَا رَأَيْتُمُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ سَمَّى اللَّهُ؛ فَاحْذَرُوهُمْ».

مثال ذلك: إذا قال لك بعض المشركين: ﴿أَلَا إِنَّا أَوْلِيَاءُ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا

هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [يونس: ٦٢]، أو: (إِنَّ الشَّفَاعَةَ حَقٌّ)، أو: (إِنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَهُمْ جَاهٌ عِنْدَ اللَّهِ)، أو

ذكر كلاماً للنبي **صلى الله عليه وسلم** يستدلُّ به على شيءٍ من باطله، وأنت لا تفهم معنى الكلام الذي ذكره.

فجأوبه بقولك: إِنَّ اللَّهَ **تعالى** ذكر لنا في كتابه أَنَّ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ يَتَّبِعُونَ الْمُحْكَمَ وَيَتَّبِعُونَ الْمُتَشَابَهَ.

وما ذكرت لك مِنْ أَنَّ اللَّهَ **عَزَّجَلَّ** ذكر أَنَّ المشركين يُقَرُّونَ بِالرُّبُوبِيَّةِ، وَأَنَّهُ كَفَرَهُمْ

بَتَعَلُّقِهِمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ أَوْ الْأَنْبِيَاءِ أَوْ الْأَوْلِيَاءِ مَعَ قَوْلِهِمْ: ﴿هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ﴾

[يونس: ١٨]، وهذا أمرٌ مُحْكَمٌ لَا يَقْدَرُ أَحَدٌ أَنْ يَغَيِّرَ مَعْنَاهُ.

وما ذكرته لي - أيها المشرك - من القرآن أو كلام رسول الله **صلى الله عليه وسلم** لا

أعرف معناه، ولكن أقطع أن كلام الله لا يتناقض، وأن كلام النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا يخالف كلام الله عَزَّوَجَلَّ.

وهذا جوابٌ جيدٌ سديدٌ، ولكن لا يفهمه إلا مَنْ وفقه الله تَعَالَى، ولا تستهونه؛ فإنه كما قال تَعَالَى: ﴿وَمَا يُلْقِيهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَمَا يُلْقِيهَا إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ﴾ [فصلت].



قال الشارح وقوله:

لَمَّا بَيَّنَّ المصنِّفَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ القرآنَ كافٍ في بيان الحقِّ وإبطال الباطل شرع يذكر (في كتابه) هذا (جواباً لكلامٍ احتجَّ به المشركون في) زمانه على دعوة التوحيد؛ فبيّن أن الردَّ على الأقوال الباطلة يقع من طريقين:

- أحدهما: طريقٌ (مجمَلٌ)؛ والمراد به: القاعدة الكلّية التي تُردُّ إليها تفاصيل المسائل المشتبهة.

- والآخر: طريقٌ (مفصَّلٌ)؛ والمراد به: الجواب عن كلِّ شبهةٍ على حدةٍ. وبدأ بالجواب المُجمَل؛ لأنَّه الأمر الكلّي (والفائدة الكبيرة لمن عقّلها).

واستدلَّ على تحقيقه بآية سورة آل عمران: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَبِهَاتٌ﴾ [آل عمران: ٧].

فما اشتبه على العبد في مقابل المُحكَّم؛ فإنه يتمسك بالمُحكَّم، ويُعرض عن المتشابه.

فيدور العبد مع الإحكام، ويُعرض عمّا تشابه عليه؛ لأنَّ ما عقّله من الإحكام حقٌّ لا

مِرَّةً فِيهِ، وَمَا اشْتَبَهَ عَلَيْهِ لَا يَعْلَمُ وَجْهَهُ؛ فَيَتْرَكُ مَا لَا يَعْلَمُهُ إِلَى مَا يَعْلَمُهُ.

(وَقَدْ صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) كَمَا ذَكَرَ الْمَصْنُفُ (أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ سَمَّى اللَّهُ؛ فَاحْذَرُوهُمْ»). مَتَّفَقٌ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

و(الحذر منهم) يجمع أمرين:

✓ أحدهما: الحذر من أشخاصهم؛ فلا يُصَحَّبُونَ.

✓ والآخر: الحذر من مقالاتهم؛ فلا يُتَشَاغَلُ بِهَا وَلَا يُقْبَلُ عَلَيْهَا.

وذكر المصنف مثلاً يَتَّضَحُ بِهِ الْجَوَابُ الْمَجْمَلُ؛ أَنَّهُ إِذَا اسْتَدَلَّ عَلَيْكَ أَحَدٌ بِالِدَّعَاوَى الْبَاطِلَةِ فِي تَوْحِيدِ الْعِبَادَةِ أَوْ غَيْرِهَا، وَجَاءَ بِكَلَامٍ مُتَشَابِهٍ فَقَالَ: (إِنَّ الشَّفَاعَةَ حَقٌّ، أَوْ: إِنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَهُمْ جَاءٌ عِنْدَ اللَّهِ)، أَوْ ذَكَرَ كَلَامًا يَسْتَدِلُّ بِهِ وَأَنْتَ لَا تَفْهَمُ هَذَا الْكَلَامَ = فَالْجَوَابُ الْقَاطِعُ الْمُبْطِلُ تِلْكَ الشُّبْهَةَ: أَنْ تَتَمَسَّكَ بِمُحْكَمِ الْقُرْآنِ؛ مِنْ أَنَّ الْعِبَادَةَ لِلَّهِ وَحْدَهُ، وَأَنَّهُ لَا يُجْعَلُ شَيْءٌ مِنْهَا لِغَيْرِ اللَّهِ **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى**، وَأَنَّهُ لَا يَكْفِي الْعَبْدَ الْإِقْرَارَ بِتَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ، وَأَنْ جَعَلَ الشُّفَعَاءَ وَالْوَسَطَاءَ عِنْدَ اللَّهِ مِنَ الشَّرْكِ.

وَمَا يَذْكُرُهُ الْمَشْبَهُ مِنَ الْكَلَامِ: فَإِنَّ الْقَوْلَ فِيهِ - كَمَا ذَكَرَ الْمَصْنُفُ -: كَلَامٌ (لَا أَعْرِفُ

مَعْنَاهُ)؛ وَهَذَا الْقَوْلُ يَحْتَمِلُ أَمْرَيْنِ:

- أَحَدُهُمَا: لَا أَعْرِفُ مَعْنَاهُ الَّذِي تَدَّعِيهِ وَتَذْكُرُهُ وَتَسْتَدِلُّ بِهِ.

- وَالْآخَرُ: لَا أَعْرِفُ مَعْنَاهُ الَّذِي ذَكَرَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ.

فَيَنْفِي الْمَعْرِفَةَ عَنْ نَفْسِهِ، مَعَ جَزْمِهِ بِأَنَّ (كَلَامَ اللَّهِ لَا يَتَنَاقِضُ، وَأَنَّ كَلَامَ النَّبِيِّ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَخَالِفُ كَلَامَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ).

فَيَتَمَسَّكَ بِالْمُحْكَمِ فِي إِثْبَاتِ الْعِبَادَةِ لِلَّهِ **عَزَّوَجَلَّ**، وَأَنْ جَعَلَ شَيْءٍ مِنْهَا لِغَيْرِهِ شَرْكَ.
وَهَذَا جَوَابٌ مُجْمَلٌ كَافٍ فِي دَفْعِ كُلِّ شَبْهَةٍ فِي بَابِ تَوْحِيدِ الْعِبَادَةِ أَوْ غَيْرِهِ مِنْ أَبْوَابِ
الدِّيَانَةِ.

فَإِذَا أَلْقَى أَحَدُهُمْ شَبْهَةً؛ فَاطْلُبِ الْمُحْكَمَ فِي بَابِهَا، وَتَمَسَّكَ بِهِ، وَاجْعَلْهُ حِجَّةً لَكَ
عَلَيْهِ، وَاتْرُكْ مَا يَذْكُرُهُ مِنَ الْمُتَشَابِهِ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَبَيَّنْ لَكَ وَجْهُهُ.

فَلَوْ قُدِّرَ أَنْ أَحَدَهُمْ ذَكَرَ لَكَ آيَةً أَوْ حَدِيثًا زَعَمَ أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ جَعْلِ أَحَدٍ شَفِيعًا
وَوَاسِطَةً عِنْدَ اللَّهِ **عَزَّوَجَلَّ** يَقْصِدُهُ بِشَيْءٍ مِنَ الْعِبَادَةِ = فَإِنَّكَ تَتَمَسَّكَ بِالْمُحْكَمِ الَّذِي عَقَلْتَهُ؛
مِنْ أَنَّ الْعِبَادَةَ لِلَّهِ وَحْدَهُ؛ فِي قَوْلِهِ **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى**: ﴿أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ﴾ [الرُّم: ٣]، وَقَوْلِهِ:
﴿لَهُ دَعْوَةُ الْحَقِّ﴾ [الرَّعد: ١٤]، وَقَوْلِهِ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، وَقَوْلِهِ: ﴿وَمَا
أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [البينة: ٥] إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ.

ثُمَّ تَدْفَعُ قَوْلَهُ بِأَنَّ هَذَا هُوَ الْمُحْكَمُ فِي هَذَا الْبَابِ؛ بِأَنَّا لَا نَجْعَلُ شَيْئًا مِنَ الْعِبَادَةِ لِغَيْرِ
اللَّهِ، وَأَنَّ الْعِبَادَةَ كُلَّهَا لِلَّهِ **عَزَّوَجَلَّ**، وَأَنَّ هَذَا الَّذِي تَذْكُرُهُ وَتَزْعُمُ أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ:
فَأَنَا لَا أَعْرِفُ مَعْنَاهُ، وَتَتَمَسَّكَ بِمَا تَدْرِكُ مَعْنَاهُ وَتَعْقِلُهُ عَلَى وَجْهِ مُحْكَمٍ.



قال المصنف رحمه الله:

وأما الجواب المفصل: فإن أعداء الله لهم اعتراضات كثيرة على دين الرُّسل يصدّون بها النَّاس عنه.

منها قولهم: نحن لا نشرك بالله شيئاً؛ بل نشهد أنه لا يخلق ولا يرزق ولا يحيي ولا يميت ولا يدبر الأمر ولا ينفع ولا يضرُّ إلا الله وحده لا شريك له، وأنَّ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا يملك لنفسه نفعاً ولا ضرّاً، فضلاً عن عبد القادر أو غيره، ولكن أنا مذنبٌ، والصّالِحون لهم جاهٌ عند الله، وأطلب من الله بهم.

فجاوبه بما تقدّم؛ وهو أن الذين قاتلهم رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُقِرُّون بما ذكرت لي - أيها المبطل -، ومُقِرُّون أن أوثانهم لا تدبر شيئاً، وإنّما أرادوا ممّن قصدوا الجاه والشفاعة، وقرأ عليه ما ذكر الله في كتابه ووضّحه.

فإن قال: إنّ هؤلاء الآيات نزلت فيمن يعبد الأصنام، ونحن لا نعبد الأصنام، كيف تجعلون الصّالحين مثل الأصنام؟! أم كيف تجعلون الأنبياء أصناماً؟!

فجاوبه بما تقدّم؛ فإنّه إذا قرّر أن الكفّار يشهدون بالربوبية كلّها لله، وأنّهم ما أرادوا ممّا قصدوا إلا الشّفاعَةَ، ولكن أراد أن يُفرّق بين فعلهم وفعله بما ذكر؛ فاذكر له أن الكفّار منهم من يدعو الأصنام، ومنهم من يدعو الأولياء الذين قال الله فيهم: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾ [الإسراء: ٥٧]، ويدعون عيسى ابن مريم وأمّه، وقد قال الله تعالى: ﴿مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ﴾

واذكر له قوله **تَعَالَى**: ﴿وَيَوْمَ يُحْشَرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَكَةِ أَهْؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ

﴿٤٠﴾ [سبأ]، وقوله **تَعَالَى**: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَعْيسَى ابْنُ مَرْيَمَ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ﴿[المائدة: ١١٦].

فَقُلْ لَهُ: عَرَفْتَ أَنَّ اللَّهَ **عَزَّوَجَلَّ** كَفَرَ مَنْ قَصَدَ الْأَصْنَامَ، وَكَفَرَ أَيْضًا مَنْ قَصَدَ الصَّالِحِينَ، وَقَاتَلَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**.

فَإِنْ قَالَ: الْكَفَّارُ يُرِيدُونَ مِنْهُمْ النَّفْعَ وَالضَّرَّ، وَأَنَا أَشْهَدُ أَنَّ اللَّهَ هُوَ النَّافِعُ الضَّارُّ الْمُدَبِّرُ لَا أُرِيدُ إِلَّا مِنْهُ، وَالصَّالِحُونَ لَيْسَ لَهُمْ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ، وَلَكِنْ أَقْصِدُهُمْ أَرْجُو مِنَ اللَّهِ شِفَاعَتَهُمْ.

فَالْجَوَابُ: أَنَّ هَذَا قَوْلُ الْكَفَّارِ، سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ، فَاقْرَأْ عَلَيْهِ قَوْلَهُ **تَعَالَى**: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى ﴿[الزمر: ٣]، وقوله **تَعَالَى**: ﴿وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شَفَعُونَا عِنْدَ اللَّهِ ﴿[يونس: ١٨].

وَاعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الشُّبُهَةَ الثَّلَاثُ هِيَ أَكْبَرُ مَا عِنْدَهُمْ، فَإِذَا عَرَفْتَ أَنَّ اللَّهَ **عَزَّوَجَلَّ** وَضَحَهَا فِي كِتَابِهِ، وَفَهَّمَتَهَا فَهْمًا جَيِّدًا؛ فَمَا بَعْدَهَا أَيْسَرُ مِنْهَا.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَ اللَّهُ:

لَمَّا فَرَغَ الْمَصْنُفُ **رَحِمَهُ اللَّهُ** مِنْ ذِكْرِ الْجَوَابِ الْمَجْمَلِ، وَضَرَبَ لَهُ مَثَلًا يَتَبَيَّنُ بِهِ الْمَقَالُ؛ شَرَعَ يَبَيِّنُ شُبُهَةَ الْمَشْبُهَيْنِ مِنَ الْمَبْطُلِينَ فِي تَوْحِيدِ الْعِبَادَةِ عَلَى وَجْهِ التَّفْصِيلِ.

وَابْتَدَأَ بِشُبُهَةِ ثَلَاثٍ أَوْرَدَهَا وَاحِدَةً وَاحِدَةً، وَأَلْحَقَ بِكُلِّ شُبُهَةٍ مَا يَنْقُضُهَا وَيَبَيِّنُ بَطْلَانَهَا.

و(هذه الشُّبُهَةُ الثَّلَاثُ هِيَ أَكْبَرُ مَا عِنْدَهُمْ) كما قال المصنِّف.

ثمَّ قال: (فَإِذَا عَرَفْتَ أَنَّ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ وَضَّحَهَا فِي كِتَابِهِ، وَفَهِمْتَهَا فَهْمًا جَيِّدًا؛ فَمَا بَعْدَهَا أَيْسَرُ مِنْهَا)؛ فمعرفة ما تُدْفَعُ بِهِ الشُّبُهَاتُ الْكُبْرَى، مُعِينٌ عَلَى مَعْرِفَةِ مَا تُدْفَعُ بِهِ الشُّبُهَاتُ الصُّغْرَى.

فمِنْفَعَةُ ابْتِدَاءِ الْمَصْنُفِ بِهَا: أَنَّهُ يَتَهَيَّأُ لِلْمَرْءِ إِذَا عَقَلَهَا الدَّفْعُ لِمَا دُونَهَا مِنَ الشُّبُهَاتِ.

* فَالشُّبُهَةُ الْأُولَى: أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: (نَحْنُ لَا نَشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا؛ بَلْ نَشْهَدُ أَنَّهُ لَا يَخْلُقُ وَلَا يَرْزُقُ، وَلَا يَنْفَعُ وَلَا يَضُرُّ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَمْلِكُ لِنَفْسِهِ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا، فَضْلًا) عَمَّنْ دُونِهِ، وَلَكِنَّا مُذْنِبُونَ (وَالصَّالِحُونَ لَهُمْ جَاءَ عِنْدَ اللَّهِ)، فَنَحْنُ نَطْلُبُ (مِنَ اللَّهِ بِهِمْ).

وَالْجَوَابُ عَنْ هَذِهِ الشُّبُهَةِ مِنْ ثَلَاثَةِ وَجُوهِ:

- الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: أَنَّ هَذِهِ الْمَقَالَةَ مِنْ مَقَالَاتِ الْمُشْرِكِينَ الْأَوَّلِينَ، وَقَدْ أَكْفَرَهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَاتَلَهُمْ عَلَيْهَا؛ فَمَا أَنْتُمْ وَاقِعُونَ فِيهِ هُوَ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ الْمُشْرِكُونَ الْأَوَّلُونَ؛ مِنْ جَعْلِهِمُ الشُّفْعَاءَ يَرِيدُونَ مِنْهُمْ أَنْ يَقْرَبُوهُمْ إِلَى اللَّهِ زَلْفَى.

- وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ الْجَاهِ الَّذِي يَكُونُ لِلصَّالِحِينَ هُوَ جَاءٌ يَتَعَلَّقُ بِهِمْ، لَا يُلْزَمُ مِنْهُ جَوَازُ دَعَائِهِمْ وَالِاسْتِغَاثَةِ بِهِمْ؛ فَاللَّهُ عَزَّوَجَلَّ جَعَلَ لَهُمْ جَاهًا وَرَتَبَةً، وَنَهَانَا عَنْ سُؤَالِهِمْ وَدَعَائِهِمْ.

- وَالْوَجْهُ الثَّلَاثُ: أَنَّ الْعَبْدَ الْمُذْنِبَ لَمْ يُؤْمَرْ شَرْعًا إِذَا وَقَعَتْ مِنْهُ خَطِيئَةٌ وَاقْتَرَفَ سَيِّئَةً أَنْ يَفْزَعَ إِلَى الصَّالِحِينَ لِيَطْلُبُوا لَهُ مِنَ اللَّهِ الْمَغْفِرَةَ بِأَنْ يَتَوَجَّهَ إِلَيْهِمْ وَيَتَقَرَّبَ رَجَاءً أَنْ يَشْفَعُوا لَهُ عِنْدَ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ بِالْمَغْفِرَةِ فَيَكُونُوا وَاسِطَةً لَهُ؛ بَلْ أُمِرَ الْعَبْدُ أَنْ يَسْتَغْفِرَ اللَّهَ

ويتوب إليه.

* والشُّبُهَةُ الثَّانِيَّةُ: أَنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّ هَذَا مُتَحَقِّقٌ (فِي مَنْ يَعْبُدُ الْأَصْنَامَ)، وَهُمْ لَا يَعْبُدُونَ الْأَصْنَامَ، وَيَقُولُونَ: أَفَتَجْعَلُونَ الْأَوْلِيَاءَ وَالصَّالِحِينَ مِثْلَ الْأَصْنَامِ؟! وَكَيْفَ تَجْعَلُونَ الْأَنْبِيَاءَ أَصْنَامًا?!).

وَالْجَوَابُ عَنْ هَذِهِ الشُّبُهَةِ: أَنَّ يُقَالُ: إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَخْصُ دَعْوَتَهُ بِالْإِنْكَارِ عَلَى مَنْ عَبَدَ الْأَصْنَامَ؛ فَأَنْكَرَ عَلَى كُلِّ مَنْ دَعَا غَيْرَ اللَّهِ، سِوَاءَ كَانَ نَبِيًّا؛ كَعِيسَى، أَوْ صَالِحًا؛ كَاللَّاتِ، أَوْ مَلَكًا؛ كَجَبْرِيلَ.

فَكُلُّ مَنْ جُعِلَتْ لَهُ عِبَادَةٌ مِنْ دُونِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ فَعِبَادَتُهُ بَاطِلَةٌ مُنْكَرَةٌ، مُشْنَعٌ عَلَى أَصْحَابِهَا؛ وَلَوْ كَانَ الْمَعْبُودُ نَبِيًّا، أَوْ وَلِيًّا، أَوْ صَالِحًا، أَوْ حَجَرًا، أَوْ شَجَرًا.

* وَالشُّبُهَةُ الثَّلَاثَةُ: قَوْلُ أَحَدِهِمْ: (الْكَفَّارُ يُرِيدُونَ مِنْهُمْ النَّفْعَ وَالضَّرَّ، وَأَنَا أَشْهَدُ أَنَّ اللَّهَ هُوَ النَّافِعُ الضَّارُّ الْمُدَبِّرُ لَا أُرِيدُ إِلَّا مِنْهُ، وَالصَّالِحُونَ لَيْسَ لَهُمْ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ، وَلَكِنْ أَقْصِدُهُمْ أَرْجُو مِنَ اللَّهِ شَفَاعَتَهُمْ).

وَالْجَوَابُ عَنْ هَذِهِ الشُّبُهَةِ مِنْ وَجْهَيْنِ:

- أَحَدُهُمَا: أَنَّ هَذِهِ الدَّعْوَى هِيَ قَوْلُ الْمُشْرِكِينَ الْأَوَّلِينَ؛ فَإِنَّهُمْ كَانُوا يَجْعَلُونَ مُعْظَمِيهِمْ شَفَعَاءَ عِنْدَ اللَّهِ؛ فَالْقَائِلُونَ بِهَذَا مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ حَالُهُمْ كَحَالِ الْأَوَّلِينَ، وَحُكْمُهُمْ كَحُكْمِهِمْ.

- وَالْآخَرُ: أَنَّ الشَّفَاعَةَ يَخْتَصُّ مُلْكُهَا بِاللَّهِ؛ فَهِيَ لَهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَحْدَهُ، وَقَدْ نَهَانَا عَنْ سُؤَالِ غَيْرِهِ الشَّفَاعَةَ.

قال المصنف رحمه الله:

فإن قال: أنا لا أعبد إلا الله، وهذا الالتجاء إليهم ودعاؤهم ليس بعبادة.
فقل له: أنت تقر أن الله فرض عليك إخلاص العبادة، وهو حقُّه عليك؟
فإذا قال: نعم.

فقل له: بين لي هذا الفرض الذي فرضه الله عليك، وهو إخلاص العبادة لله، وهو
حقُّه عليك، فإنه لا يعرف العبادة ولا أنواعها؛ فبينها له بقولك: قال الله **تعالى**: ﴿ادْعُوا
رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ [الأعراف: ٥٥].

فإذا أعلمته بهذا، فقل له: هل هو عبادة لله **تعالى**؟

فلا بد أن يقول: نعم، والدُّعاء من العبادة.

فقل له: إذا أقررت أنه عبادة، ودعوت الله ليلاً ونهاراً، خوفاً وطمعاً، ثم دعوت في
تلك الحاجة نبياً أو غيره، هل أشركت في عبادة الله غيره؟
فلا بد أن يقول: نعم.

فقل له: قال الله **تعالى**: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنحِرْ﴾ [الكوثر]، فإذا أطعت الله ونحرت
له، هل هذه عبادة؟

فلا بد أن يقول: نعم.

فقل له: إذا نحرت لمخلوق - نبي، أو جنّي، أو غيرهما - هل أشركت في هذه
العبادة غير الله؟

فلا بد أن يُقرّ ويقول: نعم.

وقل له أيضًا: المشركون الذين نزل فيهم القرآن، هل كانوا يعبدون الملائكة والصالحين واللات وغير ذلك؟

فلا بد أن يقول: نعم.

فقل له: وهل كانت عبادتهم إياهم إلا في الدُّعاء والذَّبْح والالتجاء ونحو ذلك، وإلا فهم مقرُّون أنَّهم عبيدٌ تحت قهر الله، وأنَّ الله هو الذي يدبِّر الأمر، ولكن دعوهم والتجئوا إليهم للجاء والشفاعة، وهذا ظاهرٌ جدًا.



قال الشارح وفقه الله:

ذكر المصنِّف رَحِمَهُ اللهُ شُبُهَةً أُخْرَى لَهُمْ؛ وهي أَنَّ بعضهم يقول: (أَنَا لَا أَعْبُدُ إِلَّا اللَّهَ، وهذا الالتجاء إليهم ودعائهم ليس بعبادة).

وبيَّن المصنِّفُ إبطال هذه الشُّبُهَةِ بِأُمُورٍ أَرْبَعَةٍ؛ رَتَّبَهَا تَوَالِيًّا:

* أَوَّلُهَا: تقرير المشبَّه أنَّ الله أمره بعبادته؛ أي حمَّله على الإقرار بأنَّه مأمورٌ بجعل العبادة لله وحده.

* وَثَانِيهَا: بيان حقيقة العبادة له؛ الواردة في قوله تَعَالَى: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ [الأعراف: ٥٥]؛ فهو أمرٌ بالتَّوَجُّهِ إِلَيْهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بالدُّعاء، وهو يقع اسمًا للعبادة كُلِّهَا، وحقيقة (العبادة): أن تجعل جميع أعمالك التي تتقَرَّبُ بها لله وحده.

* وَثَالِثُهَا: إيضاح أنَّ مَنْ جعل منها شيئًا لغير الله فقد أشرك؛ لأنَّ ما كان عبادةً له، فجعله لغيره شركٌ.

فإذا ثبت أنَّ دعاء الله عبادةٌ، فدعاء غيره شركٌ، وإذا ثبت أنَّ النذر لله عبادةٌ، فالنذر لغيره شركٌ، وقل مثل هذا في سائر أنواع العبادات.

✽ ورابعها: تحقيق أنَّ المشركين الَّذِينَ نزل فيهم القرآن كانت عباداتهم هي الدعاء والالتجاء والذَّبْح والنَّذر لمعظميهم.

ومنتهى هؤلاء الأربع: أن يقرَّ بأنَّ الالتجاء إلى الصَّالحين ودعائهم هو عبادةٌ شريكَّةٌ؛ لأنَّ الله أمر العبد باللُّجوء إليه ودعائه؛ فهما من عبادته **سُبْحَانَهُ**، وإذا جُعِلَا لغيره فقد وقع العبد في الشُّرك؛ كما كانت تفعله العرب في الجاهليَّة الأولى؛ فحال مَنْ يفعل هذا من المتأخِّرين - ممَّن يتوجَّه إلى الصَّالحين ويدعوهم - كحالهم.



قال المصنف رحمه الله:

فإن قال: أتكر شفاعَةَ رسول الله ﷺ وتبرأ منها؟

فقل: لا أنكرها، ولا أتبرأ منها؛ بل هو ﷺ الشافع المشفع في المحشر

وأرجو شفاعته، ولكن الشفاعة كلها لله؛ كما قال تعالى: ﴿قُلْ لِلَّهِ الشَّفَعَةُ جَمِيعًا﴾

[الزمر: ٤٤]، ولا تكون إلا بعد إذن الله؛ كما قال تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾

[البقرة: ٢٥٥]، ولا يشفع في أحدٍ إلا بعد أن يأذن الله فيه، ولا يأذن إلا لأهل التوحيد

والإخلاص؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنْ ارْتَضَى﴾ [الأنبياء: ٢٨]، وهو لا يرضى

إلا التوحيد؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ

الْخَاسِرِينَ ﴿٨٥﴾﴾ [آل عمران].

فإذا كانت الشفاعة كلها لله، ولا تكون إلا بعد إذنه، ولا يشفع النبي ﷺ

ولا غيره في أحدٍ حتى يأذن الله فيه، ولا يأذن إلا لأهل التوحيد = تبين أن الشفاعة كلها

لله، وأنا أطلبها منه؛ فأقول: (اللهم لا تحرمني شفاعته، اللهم شفِّعه فيّ)، وأمثال هذا.

فإن قال: النبي ﷺ أُعطي الشفاعة، وأنا أطلبه ممَّا أعطاه الله.

فالجواب: أن الله عزَّ وجلَّ أعطاه الشفاعة، ونهاك أن تدعو معه أحدًا، وقال تعالى: ﴿فَلَا

تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨]، وطلبك من الله شفاعَةَ نبيه ﷺ عبادةً، والله نهاك

أن تُشرك في هذه العبادة أحدًا، فإذا كنتَ تدعو الله أن يشفِّعه فيك فأطعته في قوله: ﴿فَلَا

تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨].

وأيضًا: فإن الشفاعة أُعطيها غيرُ النبي ﷺ، فصَحَّ أن الملائكة يشفعون،

والأفراط يشفعون، والأولياء يشفعون، أتقول: إِنَّ اللَّهَ أعطاهم الشَّفَاعَةَ فأطلبها منهم؟
فإن قلتَ هذا، وجوزتَ دعاء هؤلاء؛ رجعتَ إلى عبادة الصَّالحين التي ذكرها الله في كتابه.

وإن قلتَ: لا؛ بطل قولك: أعطاه الله الشَّفَاعَةَ، وأنا أطلبه ممَّا أعطاه الله.



قال الشارح وفقه الله:

ذكر المصنّف رَحِمَهُ اللَّهُ من الدَّعاوى التي يتعلّق بها المُشَبَّهون في باب توحيد العبادة: زعمهم أَنَّ الدَّاعِينَ إلى توحيد الله في الالتجاء يُنكرون شفاعَةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وأهل السُّنَّة والجماعة لا ينكرون شفاعته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فيعتقدون أَنَّهُ يشفع عند الله، وأنَّه يكون له من الشَّفاعات ما لا يكون لغيره؛ لكنَّهم يمتنعون عن سؤال النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الشَّفاعَةَ؛ لأنَّ الشَّفاعَةَ مِلْكُ اللَّهِ مُبَحَّانَةٌ وَتَعَالَى وحده، وقد نهانا عن سؤالها غيره؛ فلا يشفع أحدٌ إلَّا بإذن الله، ولا يُسأل أحدُ الشَّفاعَةَ، وإنَّما تُطَلَّب من الله مُبَحَّانَةٌ وَتَعَالَى؛ كأن يقول العبد: (اللَّهُمَّ شَفِّعْ فِيَّ نَبِيَّكَ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ).

ثمَّ ذكر المصنّف أَنَّهُ إذا زعم هذا المشبَّه أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أعطى الشَّفاعَةَ وأنَّه يطلبه ممَّا أعطاه الله؛ فجوابه من وجهين:

* أحدهما: أَنَّ الله الَّذي أعطاه الشَّفاعَةَ نهانا عن سؤاله إيَّاهَا، فجعلَ الشَّفاعَةَ مِلْكَهُ وحده مُبَحَّانَةٌ؛ فمن أطاع الله في إثبات الشَّفاعَةَ له صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وجب عليه أن يطيع

الله في ترك سؤاله إياها.

* والآخر: أن الشفاعة التي أعطاها النبي ﷺ صح أن غيره أعطاها؛ فـ (الملائكة يشفعون، والأفراط يشفعون، والأولياء يشفعون)، و(الأفراط): الصغار الذين ماتوا قبل آبائهم.

فهؤلاء كلهم أعطاهم الله عز وجل الشفاعة.

فإذا زعم المشبه بعد ذلك أن هؤلاء الذين أعطوا الشفاعة فإنه يسألهم أيضًا إياها؛ أقر على نفسه بالشرك؛ فهذا شرك أهل الجاهلية الأولى؛ فإنهم كانوا يدعون الأنبياء والأولياء والصالحين ﴿وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شُفَعْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [يونس: ١٨].

فإذا سوى هذا المشبه المدعي أنه يفعل ذلك في طلب شفاعة النبي ﷺ، وألحق به غيره من الشفعاء؛ فقد صار واقعًا في شرك أهل الجاهلية الأولى.

وإن امتنع عن سؤال هؤلاء الشفاعة فقال: أنا لا أسأل الملائكة، ولا الأولياء، ولا الصالحين، ولا الأفراط أن يشفعوا؛ فيقال له: إذا امتنعت عن سؤالهم الشفاعة، وجب عليك أيضًا أن تمتنع عن سؤال النبي ﷺ الشفاعة؛ فالباب واحد؛ فالله أعطى الشفعاء الشفاعة، ونهانا عن سؤالهم إياها؛ فنقرر لهم بالشفاعة، ولا نسألها أحدًا منهم.



قال المصنف رحمه الله:

فإن قال: أنا لا أشرك بالله شيئاً، حاشا وكلاً، ولكنّ الالتجاء إلى الصّالحين ليس بشرك.

فقل له: إذا كنتَ تقرُّ أنّ الله حرّم الشُّركَ أعظم من تحريم الزّنى، وتقرُّ أنّ الله لا يغفره؛ فما هذا الأمر الذي عظمه الله وذكر أنّه لا يغفره؟! فإنّه لا يدري.

فقل له: كيف تُبرئ نفسك من الشُّرك وأنت لا تعرفه؟ كيف يحرم الله عليك هذا ويذكر أنّه لا يغفره ولا تسأل عنه ولا تعرفه؟ أتظنُّ أنّ الله عزَّ وجلَّ يُحرّمه هذا التَّحريم ولا يُبينه لنا؟!!

فإن قال: الشُّركُ عبادةُ الأصنام، ونحن لا نعبد الأصنام. فقل له: ما معنى عبادة الأصنام؟ أتظنُّ أنّهم يعتقدون أنّ تلك الأحجار والأخشاب والأشجار تخلق وترزق وتدبر أمر من دعاها؟! فهذا يكذِّبه القرآن.

وإن قال: إنّهم يقصدون خشبةً، أو حجراً، أو بُنيةً على قبرٍ أو غيره، يدعون ذلك ويدبحون له يقولون: إنّهم يقرّبنا إلى الله زلفى، ويدفع عنا الله بركته، ويعطينا بركته. فقل: صدقتَ، وهذا هو فعلكم عند الأحجار والبنا الذي على القبور وغيرها. فهذا أقرُّ أنّ فعلهم هذا هو عبادة الأصنام؛ وهو المطلوب.

وأيضاً: قولك: الشُّرك عبادة الأصنام، هل مرادك أنّ الشُّرك مخصوصٌ بهذا، وأنّ الاعتماد على الصّالحين ودعائهم لا يدخل في ذلك؟ فهذا يرُدُّه ما ذكر الله تعالى في كتابه من كُفر من تعلّق على الملائكة أو عيسى أو الصّالحين.

فلا بدَّ أن يُقرَّ لك أنَّ مَنْ أشرك في عبادة الله أحدًا من الصَّالحين فهو الشُّرك المذكور في القرآن؛ وهذا هو المطلوب.



قال الشارح وفقه الله:

ذكر المصنِّف رَحِمَهُ اللهُ شبهةً أخرى لهؤلاء؛ وهي أنَّهم يدَّعون البراءة من الشُّرك، ويقولون: إنَّ (الالتجاء إلى الصَّالحين ليس بشرك).

ودفع هذه الشُّبهة بالسُّؤالات الأربعة التي ذكرها المصنِّف:

* فأولها: سؤاله أنَّه إذا كان يقرُّ بحرمة الشُّرك، فما هو الشُّرك الذي ذكر الله أنَّه لا

يغفره؟

قال المصنِّف: (فإنَّه لا يدري) أي لا يدري حقيقة الشُّرك.

* وثانيها: أن يُقال له: (كيف تبرئ نفسك من الشُّرك وأنت لا تعرفه؟)، وكيف

يُحرِّمه الله (ويذكر أنَّه لا يغفره) وأنت (لا تسأل عنه)؟! فمن المُحال أن يكون أمرٌ بهذه المنزلة لا يبيِّنه الله تعالى.

* وثالثها: أنَّه إذا زعم أنَّ الشُّرك عبادة الأصنام فقط؛ قيل له: (ما معنى عبادة

الأصنام؟)؛ هل هو اعتقاد أنَّ الرُّبوبيَّة - من الخلق، والرَّزق، والملك، والتَّديير - لها؟

أم التَّوجُّه إليها بالأعمال الصَّالحة - من الذَّبْح، والنَّذر، والدُّعاء، والاستغاثة بها -؟

* ورابعها: أن يُقال له: (قولك: الشُّرك عبادة الأصنام، هل مرادك) اختصاصُ

الشُّرك بها، وأنَّ من دعا غيرها لا يكون مشركًا؟

فإن زعم ذلك قيل له: في القرآن ما يكذب ذلك؛ فإن الله جعل دعاء الأنبياء والملائكة والصالحين شركاً؛ فلا ينحصر الشرك في عبادة الأصنام ودعائها.



قال المصنف رحمه الله:

وسرُّ المسألة: أنه إذا قال: أنا لا أشرك بالله شيئاً.

فقل له: وما الشُّرك بالله؟ فسره لي.

فإن قال: هو عبادة الأصنام.

فقل له: وما عبادة الأصنام؟ فسرها لي.

وإن قال: أنا لا أعبد إلا الله.

فقل: ما معنى عبادة الله وحده لا شريك له؟ فسرها لي.

فإن فسرها بما بيَّنته؛ فهو المطلوب.

وإن لم يعرفه فكيف يدَّعي شيئاً وهو لا يعرفه؟!

وإن فسرها بغير معناها؛ بيَّنت له الآيات الواضحات في معنى الشُّرك بالله وعبادة

الأوثان أنه الذي يفعلون في هذا الزَّمان بعينه.

وأنَّ عبادة الله وحده لا شريك له هي التي يُنكرون علينا ويصيحون منه؛ كما صاح

إخوانهم حيث قالوا: ﴿أَجْعَلِ الْآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص].



قال الشارح وفقه الله:

بيَّن المصنف رَحِمَهُ اللهُ بعد ما تقدَّم (سرُّ المسألة)؛ يعني الأصل الذي يجمعها

وترجع إليه.

فأعاد جواب شبهة أن الشُّرك عبادة الأصنام على سبيل اللَّفِّ بعد النَّشر؛ أي على سبيل الطَّيِّ المجمل بعد النَّشر المفصل.

فضمَّ متفرِّق الجواب الَّذي تقدَّم برده إلى سوَّالاتٍ ثلاثة:

الأوَّل: (ما الشُّرك بالله؟).

الثَّاني: (ما عبادة الأصنام؟).

الثَّالث: (ما معنى عبادة الله؟).

والجواب المتوقع صدوره من المخالف واحدٌ من ثلاثة أجوبة:

* الأوَّل: أن يفسَّرها بما بيَّنه المصنِّف فيما سبق؛ وهو المطلوب؛ فيتبيَّن له الحقُّ؛ فإمَّا أن يتَّبعه، وإمَّا أن يتكبَّر عليه.

* والثَّاني: ألاَّ يعرف تفسيرها؛ فيقال له: كيف تدَّعي شيئاً لا تعرفه؟!

* والثَّالث: أن يفسَّرها بغير معناها؛ فتبيَّن له الآيات القرآنيَّة الواضحة في معنى

الشُّرك، وعبادة الأصنام، وعبادة الله؛ المبيَّنة أن ما هم عليه هو ما كان عليه أهل الجاهليَّة الأولى.



قال المصنف رحمه الله:

فإن قال: إنهم لم يكفروا بدعاء الملائكة والأنبياء، وإنما كفروا لما قالوا: الملائكة بنات الله، ونحن لم نقل: إن عبد القادر ولا غيره ابن الله.

فالجواب: أن نسبة الولد إلى الله **تعالى** كفرٌ مستقلٌ؛ قال الله **تعالى**: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝ اللَّهُ الصَّمَدُ ۝﴾ [الإخلاص]، والأحد: الذي لا نظير له، والصمد: المقصود في الحوائج؛ فمن جحد هذا فقد كفر ولو لم يجحد آخر السورة.

ثم قال **تعالى**: ﴿لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝﴾ [الإخلاص]؛ فمن جحد هذا فقد كفر ولو لم يجحد أول السورة.

وقال الله **تعالى**: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ ۝﴾ [المؤمنون: ٩١]؛ ففرق بين النوعين، وجعل كلا منهما كفراً مستقلاً.

وقال الله **تعالى**: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ ۝﴾ [الأنعام: ١٠٠]؛ ففرق بين الكافرين. والدليل على هذا أيضاً: أن الذين كفروا بدعاء اللات - مع كونه رجلاً صالحاً - لم يجعلوه ابن الله، والذين كفروا بعبادة الجن لم يجعلوهم كذلك.

وكذلك العلماء أيضاً في جميع المذاهب الأربعة يذكرون في باب حكم المرتد: أن المسلم إذا زعم أن الله ولداً فهو مرتدٌ، وإن أشرك بالله فهو مرتدٌ؛ فيفرقون بين النوعين، وهذا في غاية الوضوح.

وإن قال: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [يونس]. فقل: هذا هو الحق، ولكن لا يُعبدون، ونحن لا ننكر إلا عبادتهم مع الله، وإشراكهم

معه، وإلَّا فالواجب عليك حبُّهم واتباعُهم والإقرار بكراماتهم، ولا يجحد كرامات الأولياء إلَّا أهل البدع والضَّلالات.

ودين الله وسطٌ بين طرفين، وهدى بين ضلالتين، وحقٌ بين باطلين.



قال الشارح وفقه الله:

ذكر المصنّف رَحِمَهُ اللهُ في هذه الجملة من مجادلات المشبّهين قولهم: إنّ مشركي العرب (لم يكفروا بدعاء الملائكة والأنبياء، وإنّما كفروا لما قالوا: الملائكة بنات الله)، وأنّهم هم لم يقولوا: (إنّ عبدَ القادر ولا غيره ابن الله)، فكيف يُكفرون؟

ومرادهم — (عبد القادر): عبد القادر الجيلاني، وهو رجلٌ من صالحِ الحنابلة وعلمائهم، ويعتقد فيه كثيرٌ من المتأخّرين ما يعتقدون، ويجعلون له من عباداتهم ما يجعلون، وهو منهم بريء.

وجواب باطلهم من أربعة وجوه:

* أولها: (أنّ نسبة الولد إلى الله تعالى كفرٌ مستقِلٌّ؛ قال الله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ

﴿١﴾ [الإخلاص])، وقال تعالى: ﴿لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ ﴿٢﴾ [الإخلاص]).

■ فالآية الأولى في إثبات العبادَة له وحده.

■ والآية الثانية في نفي كونه والدًا أو مولودًا.

فمَنْ جعل لله عزَّ وجلَّ ولدًا فهو كافرٌ؛ ولو لم يَعْبُدْ ذلك الولد.

وكذلك مَنْ عبد غير الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فهو كافرٌ.

* وثانيها: أن الله فرّق بين نوعين من الكفر: عبادة غيره، ونسبة الولد إليه، (وجعل كلا منهما كفراً مستقلاً)؛ (قال الله تعالى: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ﴾ [المؤمنون: ٩١])، (وقال الله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١٠٠]) أي اخترعوا له بنين وبنات.

(ففرّق بين الكافرين) في هاتين الآيتين.

* وثالثها: (أنّ الذين كفروا بدعاء اللات) لم يجعلوه ابناً لله، (والذين كفروا بعبادة الجنّ لم يجعلوهم كذلك)؛ فكان (اللات) رجلاً صالحاً من بني جنسهم، وكان ممّن يدعو الجنّ من لا يزعم أنّهم أبناء الله؛ وإن كان في العرب من يزعم ذلك.

* ورابعها: أنّ العلماء (في جميع المذاهب الأربعة) المتبوعة - الحنفيّة، والمالكيّة، والشافعيّة، والحنبليّة - (يذكرون في باب حكم المرتدّ: أنّ المسلم إذا زعم أنّ الله ولداً فهو مرتدّ، وإنّ أشرك بالله فهو مرتدّ؛ فيفرّقون بين) هذين (النوعين)؛ فيجعلون نسبة الولد لله كفراً، ويجعلون الشّرك به عزّجلاً كفراً.

فأولئك المشركون الأوّلون لم يكفروا بدعوى أنّ الله عزّجلاً ولداً، وإنّما كفروا بدعاء غيره **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى**.

فإن قال المشبه - - بعد ما تقدّم - : (﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [يونس]) يُعرّض بذكر ما للأولياء من مقامٍ كريم، وأنّ من يقول ذلك يغضّ من مقامهم = فقلّ مبيّناً قدرهم: (هذا هو الحقّ)، لكنّ الأولياء لا يُرفعون فيُعبّدون، ولا يُخفَضون فيُهَضَمون - أي يُمنعون حقوقهم -؛ بل لهم ما لهم من المقام والمنزلة الكريمة، إلّا أنّهم لا يدعون من دون الله **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى**.

والأمر كما قال المصنّف خاتماً كلامه: (ودين الله وسطٌ بين طرفين، وهُدًى بين ضالّتين، وحقٌّ بين باطلين)؛ وهي من جواهر كلامه.

فدين الله في (أوليائه): أنّ لهم مقاماً حميداً، ومنزلةً كريمةً؛ فيُصَحَّبون ويُتَفَعَّ بهم، ولا يُعَبَّدون من دون الله **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى**؛ وهذا هو الوسط بين طرفين:

* أحدهما: من يدعو أولئك الأولياء من دون الله؛ فيَتَوَجَّه إليهم بالدُّعاء، والنَّذر، والدَّبْح.

* والآخر: مَنْ يَهْضُمُهُمْ حَقُّهُمْ ولا يَعْرِفُ لهم قدرهم، ولا يُنْزِلُهُمْ ما لهم من المنزلة التي جعلها الله **عَزَّ وَجَلَّ** لهم.
وكلا طرفي قصدِ الأمور ذميمٌ.



قال المصنف رحمه الله:

فإذا عرفت أن هذا الذي يسمّيه المشركون في زمننا (الاعتقاد) هو الشرك الذي أنزل فيه القرآن، وقاتل رسول الله ﷺ الناس عليه؛ فاعلم أن شرك الأولين أخف من شرك أهل وقتنا بأمرين:

أحدهما: أن الأولين لا يُشركون ولا يدعون الملائكة أو الأولياء أو الأوثان مع الله إلا في الرّخاء، وأمّا في الشّدّة فيُخلصون الدين لله؛ كما قال تعالى: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلِكِ دَعَوْا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فَلَمَّا نَجَّيْنَاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ [العنكبوت]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِلَٰهًا﴾ [الإسراء: ٦٧]، وقال تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ﴾ إلى قوله: ﴿مَا تُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ٤٠-٤١]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُ مُنِيبًا إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا خَوَلَهُ نِعْمَةٌ مِّنْهُ نَسِيَ مَا كَانَ يَدْعُو إِلَيْهِ مِن قَبْلُ...﴾ [الزُّمَر: ٨] الآية، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا غَشِيَهُمْ مَّوْجٌ كَالظُّلَلِ...﴾ [لقمان: ٣٢].

فمن فهم هذه المسألة التي وضّحها الله في كتابه؛ وهي أن المشركين الذين قاتلهم رسول الله ﷺ يدعون الله ويدعون غيره في الرّخاء، وأمّا في الشّدّة فلا يدعون إلا الله وحده لا شريك له وينسون ساداتهم = تبين له الفرق بين شرك أهل زماننا وشرك الأولين.

ولكن أين من يفهم قلبه هذه المسألة فهمًا راسخًا؟! والله المستعان.

والأمر الثاني: أن الأولين يدعون مع الله أناسًا مقرّبين عند الله؛ إمّا نبيًا، وإمّا وليًا، وإمّا ملائكة، أو يدعون أحجارًا وأشجارًا مطيعة لله تعالى ليست بعاصية، وأهل زماننا

يدعون مع الله أناسًا من أفسقِ النَّاسِ، والَّذِينَ يدعونَهُمْ هم الَّذِينَ يحكون عنهم الفجور من الزَّنى والسَّرقة وترك الصَّلَاة وغير ذلك.

والَّذِي يعتقد في الصَّالِح والَّذِي لا يعصي - مثل الخشب والحجر - أهونُ ممَّن يعتقد فيمن يُشاهد فسقه وفساده ويشهد به.



قال الشَّارِحُ وفقَّ الشُّم:

ذكر المصنِّف رَحِمَهُ اللهُ أَنَّ العبد إذا عرف (أَنَّ هذا الَّذِي يسمِّيه المشركون في زمننا (الاعتقاد)) وهو تأله قلوبهم لمعظميهم من الخلق (هو الشُّرك الَّذِي أنزل فيه القرآن، وقاتل رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ النَّاس عليه) = فَإِنَّهُ يُوْجَد فرقان عظيمان بين شرك الأولين وشرك المتأخرين:

* فالفرق الأول:

- أَنَّ الأولين يُشْرِكُونَ في الرَّخَاءِ وَيُخْلِصُونَ لله في الشَّدَّةِ.
- أمَّا المتأخرون: فيشركون بالله في الرَّخَاءِ والشَّدَّةِ.

* والفرق الثاني:

- (أَنَّ الأولين) كانوا (يدعون مع الله أناسًا مقربين) من الأنبياء والأولياء والصَّالحين، (أو يدعون أحجارًا وأشجارًا مطيعةً لله تعالى ليست بعاصية).
- وأمَّا المتأخرون: فَإِنَّهُمْ يدعون مع الله أناسًا من الفُسَّاقِ ممَّن يُحْكِي عنهم الفجور والفسوق؛ فيعظمونهم مع مشاهدتهم فجورهم؛ ابتغاء درء شرهم؛ فيتخوفون على

أنفسهم الضَّرَرَ منهم؛ فيدعونهم لدفع ضررهم عنهم.

وفي شرح «القواعد الأربع» البيان المُستوفى في الفرق بين شرك الأولين وشرك المتأخرين من اثني عشر وجهًا.



قال المصنف رحمه الله:

إذا تحققت أن الذين قاتلهم رسول الله ﷺ أصحُّ عقولاً، وأخفُّ شرّاً من هؤلاء؛ فاعلم أن هؤلاء شبهةٌ يُوردونها على ما ذكرنا، وهي من أعظم شبههم؛ فأضغ سمعك لجوابها.

وهي أنهم يقولون: إن الذين نزل فيهم القرآن لا يشهدون ألا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، ويكذبون رسول الله ﷺ، وينكرون البعث، ويكذبون القرآن ويجعلونه سحراً، ونحن نشهد ألا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، ونصدق القرآن، ونؤمن بالبعث، ونصلي ونصوم، فكيف تجعلوننا مثل أولئك؟!

فالجواب: أنه لا خلاف بين العلماء كلهم أن الرجل إذا صدق رسول الله ﷺ في شيء، وكذبه في شيء؛ أنه كافر لم يدخل في الإسلام.

وكذلك إذا آمن ببعض القرآن وجحد بعضه؛ كمن أقر بالتوحيد وجحد وجوب الصلاة، أو أقر بالتوحيد والصلاة وجحد وجوب الزكاة، أو أقر بهذا كله وجحد وجوب الصوم، أو أقر بهذا كله وجحد وجوب الحج.

ولما لم ينقد أناس في زمن النبي ﷺ للحج؛ أنزل الله تعالى في حقهم: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ [١٧] آل عمران].

ومن أقر بهذا كله وجحد البعث؛ كفر بالإجماع، وحل دمه وماله؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ﴾ [النساء: ١٥٠]، فإذا كان الله تعالى قد صرح في كتابه أن من آمن ببعض وكفر ببعض فهو كافر حقاً؛ زالت

هذه الشُّبهة.

وهذه هي التي ذكرها بعض أهل الأحساء في كتابه الذي أرسل إلينا.

ويُقال: إذا كنتَ تَقْرَأُ أَنَّ مَنْ صَدَّقَ الرَّسُولَ **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** في كُلِّ شَيْءٍ، وَجَحَدَ وجوب الصلاة؛ فهو كافرٌ حلال الدَّم والمال بالإجماع؛ وكذلك إذا أَقَرَّ بِكُلِّ شَيْءٍ إِلَّا البعث، وكذلك لو جحد وجوب صوم رمضانَ وَصَدَّقَ بِذَلِكَ كُلِّهِ، لَا يُجَحَدُ هذا، وَلَا تختلف المذاهب فيه، وقد نطق به القرآن كما قدَّمنا.

فمعلومٌ أَنَّ التَّوْحِيدَ هو أعظم فريضةٍ جاء بها النَّبِيُّ **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**، وهو أعظم من الصلاة، والزَّكَاة، والصَّوْم، والحجِّ، فكيف إذا جحد الإنسان شيئاً من هذه الأمور كفرَ ولو عمل بكلِّ ما جاء به الرَّسُولُ **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**؟ وإذا جحد التَّوْحِيدَ - الَّذِي هو دين الرُّسُل كُلِّهِمْ - لَا يَكْفُرُ؟

سبحان الله! ما أعجب هذا الجهل!

ويُقال أيضاً لهؤلاء: أصحابُ رسول الله **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** قاتلوا بني حَنِيفَةَ وقد أسلموا مع النَّبِيِّ **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**، وهم يشهدون ألاَّ إلهَ إِلَّا الله وأنَّ مُحَمَّدًا عبده ورسوله، وَيَصَلُّونَ وَيُؤَدِّنُونَ.

فإن قال: إِنَّهُمْ يشهدون أَنَّ مُسَيْلِمَةَ نَبِيٌّ.

قُلْنَا: هذا هو المطلوب؛ إذا كان مَنْ رفع رجلاً في رتبة النَّبِيِّ **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** كفر وحلَّ ماله ودَّمه، ولم تنفعه الشَّهادتان ولا الصلاة = فكيف بمن رَفَعَ شَمْسَانَ أو يوسفَ أو صحابياً أو نبياً أو غيرهم في مرتبة جَبَّار السَّمَاوَات والأرض؟!!

سبحانه! ما أعظم شأنه! ﴿كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ﴿٥٩﴾

[الرُّوم].

وَيُقَالُ أَيْضًا: الَّذِينَ حَرَّقَهُمَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالنَّارِ كُلُّهُمْ يَدَّعُونَ الْإِسْلَامَ، وَهُمْ مِنْ أَصْحَابِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَتَعَلَّمُوا الْعِلْمَ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَلَكِنْ اعْتَقَدُوا فِي عَلِيٍّ مِثْلَ الْإِعْتِقَادِ فِي يُوسُفَ وَشَمْسَانَ وَأَمْثَالَهُمَا، فَكَيْفَ أَجْمَعَ الصَّحَابَةُ عَلَى قَتْلِهِمْ وَكُفْرِهِمْ؟!

أَتَظُنُّونَ أَنَّ الصَّحَابَةَ يُكْفِرُونَ الْمُسْلِمِينَ؟! أَمْ تَظُنُّونَ أَنَّ الْإِعْتِقَادَ فِي تَاجٍ وَأَمْثَالِهِ لَا يَضُرُّ، وَالْإِعْتِقَادَ فِي عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ يُكْفِرُ؟!

وَيُقَالُ أَيْضًا: بَنُو عُبَيْدٍ الْقَدَّاحِ الَّذِينَ مَلَكَوا الْمَغْرِبَ وَمِصْرَ فِي زَمَنِ بَنِي الْعَبَّاسِ كُلُّهُمْ يَشْهَدُونَ إِلَّا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَيَدَّعُونَ الْإِسْلَامَ، وَيَصَلُّونَ الْجُمُعَةَ وَالْجُمَاعَةَ، فَلَمَّا أَظْهَرُوا مَخَالَفَةَ الشَّرِيعَةِ فِي أَشْيَاءَ دُونَ مَا نَحْنُ فِيهِ؛ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى كُفْرِهِمْ وَقَتْلِهِمْ، وَأَنَّ بِلَادَهُمْ بِلَادُ حَرْبٍ، وَغَزَاهُمُ الْمُسْلِمُونَ حَتَّى اسْتَنْقَذُوا مَا بِأَيْدِيهِمْ مِنْ بِلْدَانِ الْمُسْلِمِينَ.

وَيُقَالُ أَيْضًا: إِذَا كَانَ الْمُشْرِكُونَ الْأَوَّلُونَ لَمْ يَكْفُرُوا إِلَّا لِأَنَّهُمْ جَمَعُوا بَيْنَ الشُّرْكِ وَتَكْذِيبِ الرَّسُولِ وَالْقُرْآنِ وَإِنْكَارِ الْبَعْثِ وَغَيْرِ ذَلِكَ = فَمَا مَعْنَى الْبَابِ الَّذِي ذَكَرَهُ الْعُلَمَاءُ فِي كُلِّ مَذْهَبٍ: (بَابُ حُكْمِ الْمُرْتَدِّ) - وَهُوَ الْمُسْلِمُ الَّذِي يَكْفُرُ بَعْدَ إِسْلَامِهِ -، ثُمَّ ذَكَرُوا أَشْيَاءَ كَثِيرَةً، كُلُّ نَوْعٍ مِنْهَا يُكْفِّرُ وَيُحِلُّ دَمَ الرَّجُلِ وَمَالَهُ، حَتَّى إِنَّهُمْ ذَكَرُوا أَشْيَاءَ يَسِيرَةً - عِنْدَ مَنْ فَعَلَهَا -، مِثْلَ كَلِمَةٍ يَذْكُرُهَا بِلِسَانِهِ دُونَ قَلْبِهِ، أَوْ كَلِمَةٍ يَذْكُرُهَا عَلَى وَجْهِ الْمَرْحِ وَاللَّعِبِ.

وَيُقَالُ أَيْضًا: الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ فِيهِمْ: ﴿يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ

وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ ﴿التَّوْبَةُ: ٧٤﴾، أَمَا سَمِعْتَ اللَّهُ كَفَرَهُمْ بِكَلِمَةٍ؛ مَعَ كَوْنِهِمْ فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَيَجَاهِدُونَ مَعَهُ، وَيَصَلُّونَ مَعَهُ، وَيَزْكُونَ، وَيَحْجُّونَ، وَيُوحِّدُونَ اللَّهَ.

وَكَذَلِكَ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِمْ: ﴿قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ﴾ لَا تَعْذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴿التَّوْبَةُ﴾، فَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ صَرَّحَ اللَّهُ فِيهِمْ أَنَّهُمْ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ، وَهُمْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ، قَالُوا كَلِمَةً ذَكَرُوا أَنَّهُمْ قَالُوهَا عَلَى وَجْهِ الْمَزْحِ.

فَتَأْمَلُ هَذِهِ الشُّبُهَةَ، وَهِيَ قَوْلُهُمْ: (تَكْفُرُونَ الْمُسْلِمِينَ؛ أَنَا سَاءَ يَشْهَدُونَ إِلَّا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَيَصَلُّونَ، وَيَصُومُونَ، وَيَحْجُّونَ)، ثُمَّ تَأْمَلُ جَوَابَهَا؛ فَإِنَّهُ مِنْ أَنْفَعِ مَا فِي هَذِهِ الْأَوْرَاقِ.

وَمِنَ الدَّلِيلِ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا: مَا حَكَى اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ - مَعَ إِسْلَامِهِمْ وَعِلْمِهِمْ وَصَلَاتِهِمْ - أَنَّهُمْ قَالُوا لِمُوسَى: ﴿أَجْعَلْ لَنَا إِلَهًا﴾ [الأعراف: ١٣٨]، وَقَالَ أَنَا سَاءُ مِنَ الصَّحَابَةِ: «اجْعَلْ لَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ذَاتَ أَنْوَاطٍ كَمَا لَهُمْ ذَاتَ أَنْوَاطٍ»؛ فَحَلَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ هَذَا مِثْلُ قَوْلِ بَنِي إِسْرَائِيلَ لِمُوسَى: ﴿أَجْعَلْ لَنَا إِلَهًا﴾.

وَلَكِنْ لِلْمُشْرِكِينَ شُبُهَةٌ يُدْلُونَ بِهَا عِنْدَ هَذِهِ الْقِصَّةِ، وَهِيَ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَمْ يَكْفُرُوا بِذَلِكَ، وَكَذَلِكَ الَّذِينَ سَأَلُوا النَّبِيَّ ﷺ أَنْ يَجْعَلَ لَهُمْ ذَاتَ أَنْوَاطٍ لَمْ يَكْفُرُوا.

فَالْجَوَابُ: أَنْ تَقُولَ: إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَمْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ الَّذِينَ سَأَلُوا النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ، وَلَا خِلَافَ أَنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَوْ فَعَلُوا ذَلِكَ لَكَفَرُوا، وَكَذَلِكَ لَا خِلَافَ أَنَّ الَّذِينَ نَهَاَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ لَوْ لَمْ يُطِيعُوهُ وَاتَّخَذُوا ذَاتَ

أنواطٍ بعد نهيه لكفروا، وهذا هو المطلوب.

ولكنَّ هذه القصَّة تفيد أنَّ المسلمَ - بل العالمَ - قد يقع في أنواعٍ من الشُّرك لا يدري عنها؛ فتفيد التَّعلُّمَ والتَّحرُّزَ، ومعرفة أنَّ قول الجاهل: (التَّوحيد فهمناه) أنَّ هذا من أكبر الجهل ومكايد الشَّيطان.

وتفيد أيضًا: أنَّ المسلم المجتهد الَّذي إذا تكلم بكلامٍ كفرٍ وهو لا يدري، فنبه على ذلك، وتاب من ساعته = أنَّه لا يكفر؛ كما فعل بنو إسرائيل، والَّذين سألوا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وتفيد أيضًا: أنَّه لو لم يكفر فإنَّه يُغلظ عليه الكلامُ تغليظًا شديدًا؛ كما فعل رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.



قال الشَّارِحُ وَقَرَأَ اللَّهُ:

لَمَّا فرغ المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ من إبطال الشُّبُه المتعلِّقة بدعاوى مَنْ يزعم أنَّ تلك الأفعال ليست شركًا، أتبعها بإبطال شُبُه مَنْ يزعم أنَّ هؤلاء وإن وقعت منهم تلك الأفعال الشُّركيَّة فإنَّهم لا يكفرون ولا يُقاتلون.

وهذه الجملة - من قوله في إبطال هذه الدَّعوى - هي (من أنفع ما في هذه الأوراق) كما قال.

فإنَّ كثيرًا من أهل العلم وافقوه على أنَّ أفعال أولئك من المتأخِّرين شركٌ؛ فحكموا على أنَّ التَّوجُّه إلى الصَّالحين ودعائهم والذَّبْح لهم والنَّذر والاستغاثة بهم الَّذي فشا

في المتأخرين هو من الشُّرك، وأُحْجموا عن تكفير أولئك وقتالهم.

فذكر المصنّف هنا ما يدلُّ على كفرهم وقتالهم من وجوه ثمانية:

* الوجه الأوّل: أنّ مَنْ آمَنَ ببعض الأحكام وكفر ببعضها فهو كافرٌ بالجميع؛ كمن أقرّ بالصَّلاة وأنكر الحجَّ، أو أقرّ بالحجَّ وأنكر الزَّكاة؛ فلا يُقبَل منه إيمانه بما آمَنَ به، ويصير كافرًا؛ فكذلك مَنْ آمَنَ بالصَّلاة ولم يُؤْمِنْ بجعل الدُّعاء لله وحده؛ فإنَّه يكون كافرًا.

* والوجه الثَّاني: إطباق العلماء ^(١) - ومنهم الصَّحابة - على تكفير مَنْ وقعت منهم بعض أعمال الكفر وقتالهم؛ وهو استدلالٌ بالإجماع العمليِّ الواقع من الصَّحابة فمَنْ بعدهم من العلماء في وقائع عدَّة؛ ذكر المصنّف منها ثلاث وقائع:

- الواقعة الأولى: واقعة الصَّحابة مع بني حنيفة؛ فإنَّهم كانوا (يشهدون ألاَّ إله إلاَّ الله وأنَّ محمَّدًا عبده ورسوله، ويصلُّون ويؤدُّون)، لكنَّهم كانوا يزعمون أنَّ مسيلمة نبيٌّ أيضًا؛ فأكفروهم الصَّحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وقاتلوهم.

ووقع هذا من الصَّحابة في حقِّ مَنْ رفع أحدًا إلى مقام النُّبوة والرِّسالة؛ فكيف بمن رفع أحدًا إلى مقام الألوهية، فجعل له ما جعل من الدُّعاء والنَّذر والاستعانة وغير ذلك من أنواع العبادة.

- والواقعة الثَّانية: واقعة عليٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في تكفيره الغالين فيه؛ الزَّاعمين ما زعموا فيه؛ فأكفروهم عليٌّ وحرَّقهم بالنَّار.

(١) أي إجماعهم.

ووافقه الصَّحابة على تكفيرهم، ولم يعيبوا عليه ذلك، وعاب مَنْ عاب عليه منهم تحريقهم بالنَّار، ورأى أَنَّ حَقَّهم قتلهم بالسَّيف.

فهم يوافقونه في التَّكفير والقتل، وخالفه مَنْ خالفه في آلة القتل.

- والواقعة الثالثة: واقعة ظهور العبيديين واستيلائهم على مصر وغيرها من البلدان، وكانوا يتسمَّون زورًا بـ (الفاطميِّين)، ووقع منهم ما وقع ممَّا خرجوا به عن الشَّرع؛ فأكفرهم العلماء إجماعًا؛ نقل إجماعهم القاضي عياض اليحصبي وغيره فهذه الوقائع تدلُّ على تحقُّق الإجماع العمليِّ في أَنَّ مَنْ وقع منه ما يُكفره فإنه يُكفر وإن زعم أنَّه مسلمٌ، ويقا تل على ذلك؛ قطعًا لدابره ومَحَقًا لشره.

* والوجه الثالث: أَنَّ العلماء رَحِمَهُمُ اللهُ في كُلِّ مذهب عقدوا بابًا يقال له (باب الرِّدَّة)؛ يذكرون فيه نواقض الإسلام.

ومقصودهم من عقد هذا الباب: بيان أَنَّ المسلم قد يكفر بقولٍ، أو فعلٍ، أو اعتقادٍ، أو شكٍّ، ولو لم يكن هذا مرادهم لم يكن للباب فائدة؛ فـ (المرتدُّ) عندهم هو المسلم الَّذي انتقض دينه بقولٍ، أو فعلٍ، أو اعتقادٍ، أو شكٍّ؛ فهو معدودٌ أصلًا من المسلمين، ثمَّ تلبَّس بما تلبَّس به فيُحكَّم عليه بأنَّه صار من الكافرين.

* والوجه الرَّابِع: أَنَّ الله حكم بكفر أناسٍ لكلمةٍ تكلموا بها؛ كما قال تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ﴾ [التوبة: ٧٤]؛ فأكفرهم الله مع أنَّهم كانوا مع النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ويصلُّون ويصومون ويجاهدون.

* والوجه الخامس: ما وقع من المستهزئين من الكلام في غزوة تبوك؛ فأكفرهم الله عَزَّوَجَلَّ، وكانوا غزاةً مقاتلين مع النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

* والوجه السادس: أَنَّ الذين نزل فيهم القرآن لا يشهدون إِلَّا إله إِلَّا الله، ويكذبون الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهؤلاء المتأخرون يشهدون إِلَّا إله إِلَّا الله، ويصدّقون الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لكنهم يصدّقونه في شيء ويكذبونه في شيء آخر. وهم بتكذيبه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كافرون مرتدّون؛ كمن يصدّقه في إثبات الشّفاة له، ويكذّبه في إفراد الله بالدّعاء والعبادة.

* والوجه السابع: أَنَّ مَنْ جحد وجوب الحجّ كفر؛ وإن كان يشهد إِلَّا إله إِلَّا الله وأنّ محمّداً رسول الله، ويصليّ ويصوم؛ كما وقع في سبب نزول هذه الآية: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَفِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٧]: أَنَّ قوماً أقرّوا بالصّلاة وغيرها، ولمّا أمروا بالحجّ أبوا؛ فنزلت الآية في كفرهم. ويروى في هذا آثارٌ عن جماعةٍ مِنَ التّابعين.

والآية كيفما كان دالّةً على كُفر مَنْ جحد وجوب الحجّ؛ فلو أقرّ بالصّلاة والصّيام والزّكاة وجحد الحجّ فإنّه كافرٌ.

وإذا كان هذا في حقِّ مَنْ جحد شيئاً دون توحيد الله **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى**؛ فكيف إذا كان جاحداً التّوحيد؟!

* والوجه الثّامن: حديث (ذات أنواط) المرويّ عند التّرمذيّ من حديث أبي واقد **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ**، وإسناده صحيحٌ، وفيه: أَنَّ بني إسرائيل وقعوا في الكفر لمّا قالوا لموسى: ﴿أَجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾ [الأعراف: ١٣٨]، فزجرهم موسى عن ذلك، ونهاهم عنه، ووقع نظيره مع من كانوا مع النّبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في غزوة حُنين؛ فكان فيهم من سأل النّبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن يجعل لهم ذات أنواط؛ أي شجرةً عظيمةً يُعلّقون بها أسلحتهم

تَبَرُّكًا بِهَا؛ فَزَجَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ وَنَهَاهُمْ، وَبَيَّنَّ أَنَّ هَذَا هُوَ كَقَوْلِ أَصْحَابِ مُوسَى
لِمُوسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

فَهَذِهِ الْأَدَلَّةُ الثَّمَانِيَةُ كُلُّهَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَنْ وَقَعَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَنْوَاعِ الْكُفْرِ فَإِنَّهُ يَكْفُرُ،
وَأَنَّهُ يَسْتَحِقُّ الْقَتْلَ وَالْقِتَالَ بِذَلِكَ؛ دَفْعًا لَشَرِّهِ وَقَطْعًا لِدَابِرِهِ.

وَخَتَمَ الْمَصْنُفُ بِذِكْرِ ثَلَاثِ فَوَائِدَ مِنْ قِصَّةِ (ذَاتِ أَنْوَاطٍ):

فَالْفَائِدَةُ الْأُولَى: الْحَذَرُ مِنَ الشُّرْكِ بِالْخَوْفِ مِنْهُ.

وَالْفَائِدَةُ الثَّانِيَّةُ: الْإِعْلَامُ بِأَنَّ الْعَبْدَ إِذَا وَقَعَ مِنْهُ شَيْءٌ مِنْ أَقْوَالِ الْكُفْرِ وَأَعْمَالِهِ، ثُمَّ نُبِّهَ،
وَتَابَ مِنْ سَاعَتِهِ = فَإِنَّهُ لَا يَكْفُرُ.

وَالْفَائِدَةُ الثَّلَاثَةُ: أَنَّ مَنْ لَمْ يَكْفُرْ بِكَلِمَةِ الْكُفْرِ إِذَا قَالَهَا جَهْلًا فَإِنَّهُ لَا يُتَسَاهَلُ مَعَهُ؛ بَلْ
يُغْلَظُ عَلَيْهِ وَيُنْكَرُ عَلَيْهِ إِنْكَارًا شَدِيدًا؛ لَشِدَّةِ الْأَمْرِ الَّذِي جَاءَ بِهِ وَوَقَعَ مِنْهُ.



قال المصنف رحمه الله:

وللمشركين شبهة أخرى، وهي أنهم يقولون: إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنكر على أسامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قتل مَنْ قال: لا إله إلا الله، وقال: «أَقْتَلْتُهُ بَعْدَ مَا قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟!»، وكذلك قوله: «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، وكذلك أحاديث أخرى في الكفِّ عَمَّنْ قالها.

ومراد هؤلاء الجهلة: أَنَّ مَنْ قالها لا يكفر، ولا يُقتل؛ ولو فعل ما فعل.

فيقال لهؤلاء الجهلة المشركين: معلومٌ أَنَّ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قاتل اليهود وسبأهم وهم يقولون: لا إله إلا الله، وَأَنَّ أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قاتلوا بني حنيفة وهم يشهدون ألا إله إلا الله وَأَنَّ مُحَمَّدًا رسول الله، ويصلُّون ويدعون الإسلام، وكذلك الَّذِينَ حَرَّقَهُم عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بالنَّارِ.

وهؤلاء الجهلة مقرُّون أَنَّ مَنْ أنكر البعث كفر وقُتِل؛ ولو قال: لا إله إلا الله، وَأَنَّ مَنْ أنكر شيئاً من أركان الإسلام كفر وقُتِل؛ ولو قالها، فكيف لا تنفعه إذا جحد شيئاً من هذه الفروع، وتنفعه إذا جحد التَّوْحِيدَ الَّذِي هو أساس دين الرُّسُل ورأسه؟! ولكنَّ أعداء الله ما فهموا معنى الأحاديث:

فأمَّا حديث أسامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فَإِنَّهُ قَتَلَ رَجُلًا ادَّعَى الْإِسْلَامَ بِسَبَبِ أَنَّهُ ظَنَّ أَنَّهُ ما ادَّعاه إِلَّا خوفاً على دمه وماله.

والرَّجُلُ إذا أظهر الإسلام وجب الكفُّ عنه حَتَّى يَتَبَيَّنَ مِنْهُ ما يخالف ذلك، وأنزل الله تَعَالَى في ذلك: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا﴾ [النِّسَاء: ٩٤] الآية؛ أي تَبَيَّنُوا، فالآية تدلُّ على أَنَّهُ يجب الكفُّ عنه والتَّشَبُّت، فإن تَبَيَّنَ مِنْهُ بعد ذلك ما يخالف

الإسلام قُتِلَ؛ لقوله: ﴿فَتَبَيَّنُوا﴾ [النساء: ٩٤]، ولو كان لا يُقْتَل إذا قالها لم يكن للتَّبَيَّن معنى.

وكذلك الحديث الآخر وأمثاله: معناه ما ذكرتُ أن من أظهر الإسلام والتَّوحيد وجب الكُفُّ عنه؛ إِلَّا أن يتبين منه ما يناقض ذلك.

والدليل على هذا: أن رسول الله ﷺ الذي قال: «أَقْتَلْتُهُ بَعْدَ مَا قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، وقال: «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» = هو الذي قال في الخوارج: «أَيْنَمَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ؛ لَئِنْ أَدْرَكْتَهُمْ لَأَقْتُلَنَّاهُمْ قَتْلَ عَادٍ»؛ مع كونهم من أكثر الناس عبادةً كبيراً وتهليلاً، حتَّى إِنَّ الصَّحَابَةَ يَحْقِرُونَ أَنْفُسَهُمْ عندهم، وهم تعلَّموا العلم من الصَّحَابَةِ، فلم تنفعهم (لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، ولا كثرة العبادة، ولا ادِّعاء الإسلام لَمَّا ظهر منهم مخالفة الشريعة.

وكذلك ما ذكرنا من قتال اليهود، وقاتل الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بني حنيفة، وكذلك أراد النَّبِيُّ ﷺ أن يغزو بني المُصْطَلِقَ لَمَّا أخبره رجلٌ أَنَّهُمْ منعوا الزَّكَاةَ حتَّى أنزل الله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ...﴾ [الحُجُرَات: ٦] الآية، وكان الرَّجُلُ كاذباً عليهم.

فكلُّ هذا يدلُّ على أن مراد النَّبِيِّ ﷺ في الأحاديث الواردة: ما ذكرنا.



قال الشارح وفقه الله:

ذكر المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ شبهةً أخرى لهؤلاء؛ (وهي أَنَّهُمْ يقولون: إِنَّ النَّبِيَّ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْكَرَ عَلَى أَسَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَتْلَ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَقَالَ: «أَقْتَلْتُهُ بَعْدَ مَا قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟!»، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، وَكَذَلِكَ أَحَادِيثُ أُخْرَى فِي الْكَفِّ عَمَّنْ قَالَهَا.

وَمُرَادُ هَؤُلَاءِ: أَنَّ مَنْ قَالَهَا لَا يَكْفُرُ، وَلَا يُقْتَلُ؛ وَلَوْ فَعَلَ مَا فَعَلَ).

وَبَيَّنَ الْمَصْنُفُ أَنَّ الْقَائِلِينَ بِهَذِهِ الشُّبُهَةِ مَكَابِرُونَ؛ لِأَرْبَعَةِ أُمُورٍ:

* أَوَّلُهَا: أَنَّهُمْ يَقُولُونَ هَذَا مَعَ عِلْمِهِمْ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (قَاتَلَ الْيَهُودَ) وَكَانُوا (يَقُولُونَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ).

* وَثَانِيهَا: أَنَّهُمْ يَقُولُونَ هَذَا مَعَ عِلْمِهِمْ أَنَّ الصَّحَابَةَ (قَاتَلُوا بَنِي حَنِيفَةَ) وَهُمْ يَقُولُونَ: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ).

* وَثَالِثُهَا: أَنَّهُمْ يَقُولُونَ هَذَا مَعَ عِلْمِهِمْ أَنَّ عَلِيًّا حَرَّقَ مَنْ حَرَّقَ وَهُمْ يَقُولُونَ: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ).

* وَرَابِعُهَا: أَنَّهُمْ يَقُولُونَ هَذَا مَعَ عِلْمِهِمْ (أَنَّ مَنْ أَنْكَرَ الْبَعْثَ كَفَرَ وَقُتِلَ؛ وَلَوْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مَنْ أَنْكَرَ شَيْئًا مِنْ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ كَفَرَ وَقُتِلَ؛ وَلَوْ) قَالَ: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ).

وَإِذَا كَانَتْ لَا تَنْفَعُهُ مَعَ جَحْدِهِ شَيْئًا مِنْ أَرْكَانِهِ الْعَمَلِيَّةِ؛ فَأُولَى أَلَّا تَنْفَعَهُ إِذَا جَحَدَ أَصْلَ الدِّينِ؛ وَهُوَ تَوْحِيدُ اللَّهِ.

ثُمَّ بَيَّنَ الْمَصْنُفُ حَقِيقَةَ الْأَمْرِ؛ فَقَالَ: (وَلَكِنْ أَعْدَاءُ اللَّهِ مَا فَهَمُوا مَعْنَى الْأَحَادِيثِ).

فَالْأَحَادِيثُ الْمَذْكُورَةُ فِي هَذَا الْبَابِ: يُرَادُ بِهَا الْإِمْسَاكُ عَمَّنْ ثَبَتَ لَهُ عِصْمَةُ الْحَالِ.

فَإِنَّ عِصْمَةَ الْعَبْدِ فِي دَمِهِ وَمَالِهِ وَعِرْضِهِ نَوْعَانِ:

- أحدهما: عِصْمَةُ الْحَال؛ وهي العِصْمَةُ الَّتِي تَثْبُتُ لَهُ إِذَا قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؛ فَيُمْسِكُ عَنْهُ حَتَّى يَتَبَيَّنَ أَمْرُهُ.

- والآخر: عِصْمَةُ الْمَال - أي العاقبة -؛ وهي تَثْبُتُ لَهُ إِذَا التَزَمَ مَعْنَى (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)؛ فَإِذَا ظَهَرَ مِنْهُ مَا يَخَالِفُ مَعْنَاهَا كَفَرَ وَقُتِلَ؛ وَلَوْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. ثم ذكر المصنّف أربعة أدلّة تدلُّ على صحّة فهم الأحاديث وفق ما تقدّم، وأنّ المقصود هو الإمساك في عِصْمَةِ الْحَال، وأمّا بقاء عِصْمَةِ الْمَال فمناطٌ ببقاء التزامه بـ (لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ):

أولّها: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّذِي قَالَ: «أَقْتَلْتُهُ بَعْدَ مَا قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، وقال: «أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» = هو الَّذِي) أمر بقتال الخوارج وهم يقولون: لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ.

وثانيها: ما تقدّم من قتاله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اليهودَ وهم يقولون: لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؛ فلم يكن مجرد قولها عاصماً دماءهم وأموالهم وأعراضهم.

وثالثها: ما تقدّم من قتال الصّحابة بني حنيفةَ وهم يقولون: لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؛ فإنّهم اقترفوا أعمالاً زالت بها عنهم عِصْمَةُ الْمَال؛ إذ يقولون: مُسْلِمَةٌ رَسُولُ اللَّهِ.

ورابعها: قصّة بني المُصْطَلِق؛ وهم قبيلةٌ من العرب دخلوا الإسلام، وبعث إليهم النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ساعيه يجبي زكّاتهم - أي يجمعها -، فرجع عنهم وقال: إِنَّهُمْ مَنَعُوا الزَّكَاةَ؛ فَهَمَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بقتالهم مع أنّهم يقولون: لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وهم لم يمنعوا حقَّ الله في توحيدِهِ، فمن منع حقَّ الله في توحيدِهِ أولى في قتاله.

قال المصنف رحمه الله:

ولهم شبهة أخرى: وهي ما ذكر النبي ﷺ أَنَّ النَّاسَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَسْتَغِيثُونَ بِآدَمَ، ثُمَّ نُوحٍ، ثُمَّ إِبْرَاهِيمَ، ثُمَّ بِمُوسَى، ثُمَّ بِعِيسَى؛ فَكُلُّهُمْ يَعْتَذِرُونَ حَتَّى يَتَّهِوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قالوا: فهذا يدلُّ على أَنَّ الاستغاثة بغير الله ليست شرًّا.

فالجواب: أن تقول: سبحان مَنْ طَبَعَ عَلَى قُلُوبِ أَعْدَائِهِ! فَإِنَّ الاستغاثة بالمخلوق على ما يَقْدِرُ عَلَيْهِ لَا تُنْكِرُهَا؛ كما قال **تَعَالَى** فِي قِصَّةِ مُوسَى: ﴿فَاسْتَغْنَتْهُ الَّذِي مِنْ شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ﴾ [القصص: ١٥]، وكما يستغيث الإنسان بأصحابه فِي الْحَرْبِ وَغَيْرِهِ فِي أَشْيَاءَ يَقْدِرُ عَلَيْهَا الْمَخْلُوقُ، وَنَحْنُ أَنْكَرْنَا اسْتَغَاثَةَ الْعِبَادَةِ الَّتِي يَفْعَلُونَهَا عِنْدَ قُبُورِ الْأَوْلِيَاءِ وَغَيْرِهِمْ، أَوْ فِي غَيْبَتِهِمْ فِي الْأَشْيَاءِ الَّتِي لَا يَقْدِرُ عَلَيْهَا الْمَخْلُوقُ، وَلَا يَقْدِرُ عَلَيْهَا إِلَّا اللَّهُ **تَعَالَى**.

إذا ثبت ذلك؛ فالاستغاثة بالأنبياء يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَرِيدُونَ مِنْهُمْ أَنْ يَدْعُوا اللَّهَ أَنْ يَحَاسِبَ النَّاسَ حَتَّى يَسْتَرِيحَ أَهْلُ الْجَنَّةِ مِنْ كَرْبِ الْمَوْقِفِ؛ وَهَذَا جَائِزٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، أَنْ تَأْتِيَ عِنْدَ رَجُلٍ صَالِحٍ حَيٍّ يَجَالِسُكَ وَيَسْمَعُ كَلَامَكَ تَقُولُ لَهُ: ادْعُ اللَّهَ لِي؛ كَمَا كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَسْأَلُونَهُ فِي حَيَاتِهِ؛ فِي الْاسْتِسْقَاءِ وَغَيْرِهِ، وَأَمَّا بَعْدَ مَوْتِهِ فَحَاشَا وَكَأَلَّا أَنَّهُمْ سَأَلُوهُ ذَلِكَ عِنْدَ قَبْرِهِ؛ بَلْ أَنْكَرَ السَّلَفُ عَلَى مَنْ قَصَدَ دَعَاءَ اللَّهِ عِنْدَ قَبْرِهِ، فَكَيْفَ دَعَاؤُهُ نَفْسِهِ؟!



قال الشارح وفق الله:

ذكر المصنّف رَحِمَهُ اللهُ هنا شبهةً أخرى من شبه المشبّهين في توحيد العبادة: أنّهم يستدلّون بـ (حديث الشّفاة الطّويل) الَّذِي يستغيث فيه النّاس بالأنبياء، فيعتذروا كلّهم حتّى ترجع إلى نبينا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فزعم أولئك المتهوّكون أنّ الحديث (يدلُّ على أنّ الاستغاثة بغير الله ليست شركاً)؛ إذ تقع للنّاس مع الأنبياء بلا نكيرٍ منهم عليهم. وبطلان هذه الشُّبهة: بيان أنّ ما فعلوه ليس من الاستغاثة الشّركيّة؛ فإنّ النّاس يستغيثون حينئذٍ:

✓ بحَيٍّ.

✓ حاضرٍ.

✓ قادرٍ فيما سُئِلَ فيه.

ولا يُنكر هذا أحدٌ من المسلمين.

وإنّما الشّأن: في الاستغاثة بالموتى، أو الغائبين، أو العاجزين عمّا سُئِلُوا فيه؛ فهذه هي الاستغاثة الشّركيّة الّتي يُنكرها أهل التّوحيد؛ للآيات والأحاديث الواردة في ذلك.



قال المصنف رحمه الله:

ولهم شبهة أخرى: وهي قصة إبراهيم **عليه السلام** لما أُلقي في النار فاعترض له جبرائيل في الهواء، فقال: ألك حاجة؟ فقال إبراهيم **عليه السلام**: أمّا إليك فلا.

قالوا: فلو كانت الاستغاثة بجبرائيل شركاً لم يعرضها على إبراهيم!

فالجواب: أنّ هذا من جنس الشبهة الأولى؛ فإنّ جبرائيل **عليه السلام** عرض عليه أن ينفعه بأمرٍ يقدر عليه، فإنّه كما قال الله **تعالى** فيه: ﴿عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى﴾ ﴿النجم﴾؛ فلو أذن الله له أن يأخذ نار إبراهيم وما حولها من الأرض والجبال ويُلقيها في المشرق أو المغرب لفعل، ولو أمره الله أن يضع إبراهيم عنهم في مكانٍ بعيدٍ لفعل، ولو أمره أن يرفعه إلى السماء لفعل.

وهذا كرجلٍ غنيٍّ له مالٌ كثيرٌ، يرى رجلاً محتاجاً؛ فيعرض عليه أن يُقرضه أو يهبه شيئاً يقضي به حاجته، فيأبى ذلك الرجل المحتاج أن يأخذ، ويصبرُ حتّى يأتيه الله برزقٍ منه لا منّة فيه لأحدٍ.

فأين هذا من استغاثة العبادَةِ والشُّرك لو كانوا يفقهون؟!



قال الشارح وفقه الله:

ختم المصنف **رحمه الله** بذكر شبهةٍ من مقالات المُبطلين في توحيد العبادَةِ؛ وهي استدلالهم بـ (قصة إبراهيم **عليه السلام** لما أُلقي في النار فاعترض له جبرائيل في الهواء، فقال: ألك حاجة؟ فقال إبراهيم **عليه السلام**: أمّا إليك فلا).

وبطلان هذه الشُّبهة من جهتين:

إحداهما: من جهة الرواية؛ وهي أَنَّها قِصَّةٌ لا تصحُّ ولا تثبت.

والأخرى: من جهة الدِّراية؛ وهي أَنَّ قولَ جبريلَ - لو ثبتَ - : (أَلَك حاجةٌ؟) هو من عَرَضِ الحَيِّ الحَاضِرِ القادر، وليس هذا من الاستغاثة الشَّرَكِيَّة؛ فَإِنَّ جبريلَ كان حَيًّا حاضراً قادراً على ما يُسأل فيه؛ فَأَنَّى هذا وما عليه المشركون الَّذِينَ يستغيثون بالأَمْوات والغائبين والعاجزين الَّذِينَ لا يَقْدِرُونَ على ما يُسألون فيه؟!



قال المصنف رحمه الله:

ولنختِم الكتابَ بذكر مسألةٍ عظيمةٍ مهمّةٍ تُفهمُ بما تقدّم، ولكن نُفرد لها الكلامَ؛
لعظم شأنها، ولكثرة الغلط فيها؛ فنقول:

لا خلافَ أنَّ التَّوْحِيدَ لا بدَّ أن يكون بالقلب واللسان والعمل، فإن اختلف شيءٌ من
هذا لم يكن الرَّجل مسلماً، فإن عَرَفَ التَّوْحِيدَ ولم يعمل به فهو كافرٌ معاندٌ كفرعونَ
وإبليسَ وأمثالهما.

وهذا يغلط فيه كثيرٌ من النَّاسِ يقولون: هذا حقٌّ، ونحن نفهم هذا، ونشهد أنَّه الحقُّ،
ولكن لا نقدر أن نفعله، ولا يجوز عند أهل بلدنا إلا مَنْ وافقهم، وغير ذلك من
الأعذار.

ولم يعرف المسكين أنَّ غالب أئمة الكفر يعرفون الحقَّ، ولم يتركوه إلا لشيءٍ من
الأعذار؛ كما قال **تعالى**: ﴿أَشْتَرُوا بِعَايَتِ اللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ [التوبة: ٩]، وغير ذلك من
الآيات؛ كقوله: ﴿يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ﴾ [البقرة: ١٤٦].

فإن عملَ بالتَّوْحِيدِ عملاً ظاهراً وهو لا يفهم ولا يعتقد بقلبه فهو منافقٌ، وهو شرُّ
من الكافر الخالص؛ كما قال **تعالى**: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾ [النساء: ١٤٥].
وهذه مسألة كبيرةٌ طويلةٌ، تبينُ لك إذا تأملتَها في السنة النَّاسِ.

ترى مَنْ يعرف الحقَّ ويترك العملَ به؛ لخوف نقص دنياه، أو جاهه، أو ملكه، أو
مُدَاراةً.

وترى مَنْ يعمل به ظاهراً لا باطناً، فإذا سألتَه عمّا يعتقده بقلبه إذا هو لا يعرفه.

ولكن عليك بفهم آيتين من كتاب الله **تعالى**:

أولاهما: ما تقدّم؛ وهي قوله: ﴿لَا تَعْزِدُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [التوبة: ٦٦].

فإذا تحققت أنّ بعض الصّحابة الذين غزوا الرّوم مع رسول الله **صلى الله عليه وسلم**؛ كفروا بسبب كلمة قالوها في غزوة تبوك على وجه المَزْح واللَّعب = تَبَيَّن لك أنّ الذي يتكلّم بالكفر أو يعمل به - خوفاً من نقص مالٍ، أو جاهٍ، أو مداراةً لأحدٍ - أعظم ممّن يتكلّم بكلمة يمزح بها.

والآية الثّانية: قوله **تعالى**: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا﴾ [النحل: ١٠٦].

فلم يعذر الله من هؤلاء إلّا من أُكْرِهَ مع كون قلبه مطمئناً بالإيمان.

وأما غير هذا: فقد كفر بعد إيمانه، سواءً فعله خوفاً، أو طمعاً، أو مداراةً لأحدٍ، أو مشحّةً بوطنه أو أهله أو عشيرته أو ماله، أو فعله على وجه المَزْح، أو لغير ذلك من الأغراض؛ إلّا المُكْرَه.

والآية تدلّ على هذا من جهتين:

الأولى: قوله: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ﴾ [النحل: ١٠٦]؛ فلم يستثن الله إلّا المُكْرَه، ومعلوم أنّ الإنسان لا يُكْرَه إلّا على العمل أو الكلام، وأما عقيدة القلب فلا يُكْرَه أحدٌ عليها.

الثّانية: قوله **تعالى**: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ اسْتَحَبُّوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ﴾

[النحل: ١٠٧].

فصرّح أنّ هذا الكفر والعذاب لم يكن بسبب الاعتقاد، والجهل، والبغض للدين،

أو محبة الكفر؛ وإنما سببه أن له في ذلك حظاً من حظوظ الدنيا فآثره على الدين، والله أعلم.



قال الشارح وفق السُّنة:

ختم المصنّف رَحِمَهُ اللهُ كتابه بمسألةٍ أشار إليها بالتَّعْظِيم؛ فقال: (وَلْنُخْتِمَ الْكِتَابَ بِذِكْرِ مَسْأَلَةٍ عَظِيمَةٍ مُهِمَّةٍ تُفْهَمُ بِمَا تَقَدَّمَ، وَلَكِنْ نُفَرِّدُ لَهَا الْكَلَامَ؛ لِعَظَمِ شَأْنِهَا، وَلَكثْرَةِ الْغُلْطِ فِيهَا).

ثُمَّ بَيَّنَّ أَنَّ التَّوْحِيدَ مُتَعَلِّقٌ بِثَلَاثَةِ أَجْزَاءٍ؛ هِيَ (الْقَلْبُ، وَاللِّسَانُ، وَالْعَمَلُ)؛ فَلَا يَكُونُ الرَّجُلُ مُوَحِّدًا حَتَّى يَجْتَمَعَ قَلْبُهُ وَلِسَانُهُ وَعَمَلُهُ عَلَى الْإِقْرَارِ بِالتَّوْحِيدِ. أَمَّا مَنْ أَقْرَبَ بِقَلْبِهِ فَقَطْ، أَوْ اعْتَرَفَ بِالتَّوْحِيدِ بِلِسَانِهِ وَفِي ظَاهِرِ عَمَلِهِ وَلَمْ يُقَرِّ بِهِ بَاطِنًا؛ فَإِنَّهُ لَا يَثْبِتُ لَهُ تَوْحِيدُهُ.

وهذه المسألة مبنية على أصلٍ عظيمٍ يعتقده أهل السُّنَّةِ؛ وهو أَنَّ الْإِيمَانَ دَائِرٌ عَلَى الْقَلْبِ وَاللِّسَانِ وَالْجَوَارِحِ؛ فَلَا يَكُونُ الْعَبْدُ مُؤْمِنًا مُوَحِّدًا حَتَّى يَأْتِيَ بِمَا عَلَى هَذِهِ الْأَلَاتِ كُلِّهَا؛ فَيَكُونُ إِيْمَانُهُ بِقَلْبِهِ، وَلِسَانِهِ، وَعَمَلِهِ.

ثُمَّ حَثَّ الْمَصْنُفُ رَحِمَهُ اللهُ عَلَى فَهْمِ آيَتَيْنِ تَدُلُّانِ عَلَى أَنَّ الْعَبْدَ قَدْ يَكْفُرُ بِسَبَبِ كَلِمَةٍ يَقُولُهَا عَلَى وَجْهِ اللَّعِبِ وَالْمَزَاحِ، وَإِذَا كَانَ يَكْفُرُ بِكَلِمَةٍ يَقُولُهَا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، فَإِنَّهُ يَكْفُرُ مَنْ تَكَلَّمَ بِالْكَفْرِ أَوْ عَمِلَ بِهِ (خَوْفًا مِنْ نَقْصِ مَالٍ، أَوْ جَاهٍ، أَوْ مَدَارَاةٍ لِأَحَدٍ)، وَحَالَهُ (أَعْظَمُ مَنْ يَتَكَلَّمُ بِكَلِمَةٍ يَمْزَحُ بِهَا).

والعلم بهذا يُوجِبُ للعبد الحذرَ من الوقوع في شيءٍ من ذلك.
وبَيَّنَّ أَنَّهُ لا يخرج العبدُ مِنْ تَبَعَةِ تلك الأحوال إِلَّا في الإكراه؛ ففي الإكراه يُعَذَّرُ العبد
دون غيره.

و(الإكراه) هو إرغام العبد على ما لا يريد.

و(المكره) له حالان:

- إحداهما: إكراهه مع اطمئنان قلبه بالإيمان؛ وهذا لا شيءٌ عليه؛ كما قال **تَعَالَى**:
﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ [النحل: ١٠٦]؛ فَيُكْرَهُ على قولٍ أو عملٍ كفريٍّ
رغمًا عنه، ويبقى قلبه مطمئنًا بالإيمان؛ فيكون معذورًا.

- والأخرى: إكراهه مع اطمئنان قلبه بالكفر؛ فيخرج بذلك من الإسلام.
ثم نبّه المصنّف إلى قاعدةٍ عظيمةٍ في قوله: **(ومعلومٌ أَنَّ الإنسان لا يُكْرَهُ إِلَّا على
العمل أو الكلام، وأمّا عقيدة القلب فلا يُكْرَهُ أحدٌ عليها).**

ف(المُكْرَهُ عليه) له موردان:

- أحدهما: أن يكون في الأقوال والأعمال؛ وهذه يقع الإكراه فيها.
- والآخر: أن يكون في عقيدة القلب، ومدّعيها كاذبٌ؛ لأنَّ العقائد الباطنة لا يمكن
الإكراه عليها؛ إذ لا يَطَّلَعُ عليها أحدٌ إِلَّا الله، والمُكْرَهُ إِنَّمَا يَعْقِلُ مِنَ المُكْرَهُ ظَاهِرَهُ.

وهذا آخر البيان على هذا الكتاب بما يناسب المقام.

والحمد لله ربّ العالمين، وصَلَّى الله وسلَّم على عبده ورسوله مُحَمَّدٍ وآله وصحبه
أجمعين.

تمَّ إقراء الكتاب في مجلسٍ واحدٍ
بعد الفجر يوم الإثنين العشرين من جمادى الأولى
سنة اثنتين وأربعين بعد الأربعمائة والألف
في المسجد النبويِّ بمدينة الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ



فَوَائِد

فَوَائِد

فَوَائِدُ

[illegible]